الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة التاسعة

تقرير الأردن

سبتمبر 2026

الملخص التنفيذي

يقدم استطلاع رأي الدورة التاسعة للباروميتر العربي في الأردن صورة للحظة ضغوط اقتصادية مزمنة تتقاطع مع استمرار الاضطرابات الإقليمية. ويظهر من النتائج أن الأردنيين يقيّمون المؤسسات، والإدارة الحكومية، والعلاقات الخارجية، عبر عدستين رئيسيتين. الأولى هي مدى قدرة الدولة على التعامل مع الصعاب المادية داخل البلاد، والثانية هي ما إذا كان هذا الطرف الدولي أو ذاك مُساند للفلسطينيين - في تصوّرات المواطنين - في سياق حرب غزة. ولقد تغيّرت دقّة الآراء تغيرات مهمة، مقارنة بنتائج استطلاع الباروميتر العربي السابق الذي نُفذ أواخر 2023، وذلك رغم استمرار عُمق الإحساس بانعدام الأمان الاقتصادي.

ولا يزال الوضع الاقتصادي هو القضية التي تتصدر اهتمامات الرأي العام؛ إذ يرى نحو 6 من كل 10 أردنيين (59 بالمئة) أن الاقتصاد هو أكبر تحدٍ يواجه الأردن، وهي النسبة التي لم تتغير تغيّرا يُذكر منذ الاستطلاع السابق، في حين تحتل قضية "الفساد" المركز الثاني بفارق كبير، بنسبة 20 بالمئة. ولقد تحسّنت الظروف بقدر معقول: يصف 27 بالمئة الآن الوضع الاقتصادي بأنه جيد أو جيد جدًا، مقارنة بـ 22 بالمئة في أواخر 2023. لكن ما زال ثلاثة أرباع المبحوثين (73 بالمئة) يقولون إن الظروف الاقتصادية سيئة، ويتوقع 3 من كل 10 أشخاص لا أكثر (30 بالمئة) أن الظرف الاقتصادي سيتحسن أثناء السنتين إلى ثلاث سنوات المقبلة. ويشعر الأردنيون الأصغر سنًا والحاصلون على التعليم الجامعي بقدر أكبر نسبيًا من التفاؤل إزاء الظروف الراهنة، لكن التشاؤم منتشر بين كل فئات المجتمع.

وتظل التجربة المُعاشة للمشقة الاقتصادية أشد وطأة مما توحي به أوجه التحسّن المحدودة في تقييم الأوضاع الاقتصادية. إذ أفاد ستة من كل عشرة أردنيين (61 بالمئة) بأن الطعام الذي اشترته أسرهم لم يكن يكفي في كثير من الأحيان أو بعض الأحيان خلال الشهر السابق، وأنهم لم تكن لديهم أموال لشراء المزيد، بانخفاض قدره 6 نقاط مئوية عن نسبة 67 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023. وتزيد احتمالية تعرّض النساء لهذه المشكلة على الرجال بفارق 15 نقطة مئوية (68 بالمئة مقابل 53 بالمئة)، بينما تزيد لدى المواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل بفارق 23 نقطة مئوية مقارنة بالحاصلين على تعليم جامعي (69 بالمئة مقابل 46 بالمئة). وكان نصف الأردنيين (50 بالمئة) قد شعروا بالقلق خلال العام السابق بشأن توافر ما يكفي من الطعام. كما أفاد 49 بالمئة بأنهم اضطروا أحيانًا إلى تناول أنواع محدودة من الطعام، و45 بالمئة بأنهم لم يتناولوا وجبة من الوجبات اليومية، و38 بالمئة بأن أسرهم مرت بفترة نفد فيها الطعام تمامًا.

وارتفعت نسبة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وإن ظلّ التباين كبيرًا بين نسبة من يثقون في المؤسسات ومن يفتقرون إلى الثقة فيها. زادت الثقة في الحكومة عشر نقاط مئوية منذ أواخر 2023 لتصبح 49 بالمئة، وصعدت الثقة برئيس الوزراء - بالمثل - إلى مستوى 49 بالمئة. ولا يزال البرلمان أقل استحواذًا بكثير على ثقة المواطنين، بواقع 27 بالمئة. وتبقى القوات المسلحة والشرطة على مسافة بعيدة من المؤسسات السياسية، بنسب بلغت 96 بالمئة و91 بالمئة، ما يعكس الثقة الكبيرة فيهما. ويُلاحظ أن الشباب يثقون في الحكومة أكثر، وفي رئيس الوزراء، والبرلمان، ومنظمات المجتمع المدني، مقارنة بمن في سن 30 فأكبر، وهو نمط مُعاكس لنظيره في العديد من الدول الأخرى التي شملها استطلاع الدورة التاسعة.

كذلك تحسّنت تقييمات الناس للأداء الحكومي؛ إذ أبدى 6 من كل 10 أردنيين (61 بالمئة) الرضا عن مُجمل أداء الحكومة، وهي النسبة التي زادت كثيرًا قياسًا إلى نظيرتها في 2023. وزادت الثقة في التعليم والرعاية الصحية وجمع القمامة، في حين ظلت الثقة في خدمات الكهرباء والمياه ثابتة وإن شهدت بعض التراجع. وارتفعت نسب الثقة في أداء الحكومة بملفات خلق فرص العمل وتقليل اللامساواة والحفاظ على استقرار الأسعار مقارنة باستطلاع 2023، لكنها تبقى نسب منخفضة تتراوح بين 22 و24 بالمئة في هذه الملفات الاقتصادية المختلفة. ويُعد تقييم الأداء بملف الأمن استثناءً واضحًا؛ إذ أن 9 من كل 10 (90 بالمئة) يصنفون أداء الحكومة إيجابيًا في الحفاظ على الأمن والنظام.

وتبقى الرغبة في الهجرة منتشرة في صفوف المواطنين وهو ما يشير إلى خطر فقدان البلد لإسهامات الشباب والأعلى تعليمًا. يفكر أكثر من 4 من كل 10 أردنيين (44 بالمئة) في الهجرة، وهي النسبة التي لم تتغير بشكل عام منذ أواخر 2023. والرجال أكثر تفكيرًا في الهجرة من النساء بواقع 25 نقطة مئوية (56 بالمئة مقابل 31 بالمئة)، والشريحة العمرية 18 إلى 29 عامًا تفكر في الهجرة أكثر من الشريحة 30 عامًا فأكبر بواقع 14 نقطة مئوية (53 بالمئة مقابل 39 بالمئة)، ويُقبل الأعلى تعليمًا على الهجرة أكثر من الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل بواقع 11 نقطة مئوية (51 بالمئة مقابل 40 بالمئة). ولقد ذكر 92 بالمئة من الراغبين في الهجرة الأسباب الاقتصادية كدوافع لها، وتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا هي بلاد الهجرة الأساسية المرغوبة. ويقول 14 بالمئة ممن يفكرون في الهجرة إنهم قد يغادرون البلاد دون توفّر الأوراق الرسمية اللازمة، وهي النسبة التي انخفضت من بعد أن كانت 19 بالمئة في أواخر 2023.

وتظل المشاركة المدنية والسياسية محدودة؛ فلا يقول سوى 22 بالمئة إنهم مهتمون بالسياسة، كما تظل العضوية الرسمية في منظمة أو نادٍ اجتماعي نادرة. ويشيع العمل التطوعي بدرجة أكبر؛ إذ تبلغ نسبة المشاركين فيه 21 بالمئة، وقد ارتفعت هذه النسبة منذ أواخر عام 2023، غير أن المشاركة تتركز بين الرجال، والشباب، وخريجي الجامعات، ومن يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويظهر أكبر تفاوت على أساس الوضع الاقتصادي: فالمواطنون القادرون على

تغطية احتياجاتهم الأساسية تزيد احتمالية مشاركتهم في العمل التطوعي بفارق 15 نقطة مئوية عن غير القادرين على ذلك (31 بالمئة مقابل 16 بالمئة). كما أصبح الأردنيون أقل ميلًا، مقارنة بأواخر عام 2023، إلى القول بأن حرية التعبير وحرية الاحتجاج السلمي مكفولتان.

وتجمع المواقف من قضايا النوع الاجتماعي بين تأييد المساواة في الحقوق للنساء واستمرار اعتناق الآراء التقليدية فيما يتعلق بأدوارهن. إذ يؤيد نحو الثلثين (65 بالمئة) تكافؤ الفرص في أماكن العمل، فيما تدعم نسب أكبر تخصيص حصص للنساء في البرلمان ومجلس الوزراء، وحق المرأة الأردنية المتزوجة من أجنبي في منح جنسيتها لأطفالها. وفي الوقت نفسه، يوافق ما لا يقل عن 7 من كل 10 أردنيين على أن الرجال أفضل في القيادة السياسية، وأنه ينبغي أن يكون للرجل القول الفصل في القرارات الأسرية. ويعتبر الأردنيون أن ندرة فرص العمل ونقص خدمات رعاية الأطفال هما أبرز العقبات التي تواجه النساء الساعيات إلى العمل. ويقول 61 بالمئة إن التحرش بالنساء منتشر في الشوارع، بينما يرى 51 بالمئة أنه منتشر في أماكن العمل. كما تزيد احتمالية قول النساء إن العنف ضد المرأة قد ازداد خلال العام السابق على الرجال بفارق 19 نقطة مئوية (45 بالمئة مقابل 26 بالمئة).

وتتركز المخاوف البيئية حول المياه؛ إذ يرى 57 بالمئة أن نقص الموارد المائية أو تلوث المياه يمثل أخطر مشكلة بيئية في الأردن، بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية مقارنة بأواخر عام 2023. كما تبدي أغلبية (55 بالمئة) قلقًا إزاء الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ، فيما يخشى 47 بالمئة من أن يضطر تغير المناخ أسرهم إلى الانتقال من أماكن سكنهم. ويؤيد الأردنيون بأغلبية ساحقة تطوير مصادر الطاقة البديلة (93 بالمئة). كما يؤيد 71 بالمئة التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، و78 بالمئة التخلص التدريجي من المركبات شديدة التلويث. ويقول 6 من كل 10 أردنيين (60 بالمئة) إن على الحكومة فعل المزيد لمواجهة تغير المناخ.

ولا يزال التأييد للديمقراطية مرتفعًا، لكنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنتائج التي تحققها. إذ يقول 57 بالمئة إن الديمقراطية تظل دائمًا أفضل من أي شكل آخر من أشكال الحكم، فيما يؤيد 86 بالمئة فكرة أن الأنظمة الديمقراطية قد تعاني من مشكلات، لكنها تظل أفضل من البدائل. على ذلك، يقول 80 بالمئة إن شكل الحكم يصبح أقل أهمية إذا كانت الحكومة قادرة على حل المشكلات الاقتصادية، ويرى 77 بالمئة الشيء نفسه إذا كانت الحكومة متمكنة من الحفاظ على النظام. ويعرّف الأردنيون الديمقراطية في الغالب من خلال المساواة أمام القانون، وتوفير الاحتياجات الأساسية، وغياب الفساد، أكثر من تعريفها من خلال صناديق الاقتراع وحدها. ويقول 7 من كل 10 أردنيين (70 بالمئة) إن الديمقراطية مناسبة للأردن، وهي نسبة تزيد 12 نقطة مئوية على نسبة الـ 58 بالمئة الذين يمنحون البلاد تقييمًا ديمقراطيًا نسبيًا من حيث الممارسة الفعلية.

وتواصل الحرب في غزة الإسهام في تشكيل مواقف الأردنيين تجاه القوى الخارجية. وتحظى قطر والسعودية وتركيا والصين والإمارات العربية المتحدة بأعلى التقييمات الإيجابية. وتظل الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من انحسار نسب الشعبية انحسارًا كبيرًا، فيما ينظر 95 بالمئة إلى إسرائيل نظرة سلبية. ويصف 7 من كل 10 أردنيين (70 بالمئة) ما يجري في غزة بأنه إما إبادة جماعية أو مجزرة، وهي نسبة مماثلة تقريبًا لما سُجل في أواخر عام 2023. كما يعارض ثلثا الأردنيين (67 بالمئة) التطبيع مع إسرائيل حتى إذا اعترفت بدولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ويرى الأردنيون بأغلبية ساحقة أن بلدهم ملتزم بالدفاع عن فلسطين، كما يعتبرون أن الأردن هو الأقدر - أكثر من أي طرف آخر - على التوسط من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي نُفذ عبر مقابلات تمت وجهًا لوجه مع 1,266 مواطنة ومواطنًا من مختلف محافظات الأردن. نُفذ الاستطلاع في الفترة بين 1 و12 أكتوبر/تشرين الأول 2025 وقد نفذه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية باستخدام منهجية العينة العنقودية متعددة المراحل. وهامش الخطأ هو ±3 نقطة مئوية. ويعد الاستطلاع جزءًا من الدورة التاسعة للباروميتر العربي. لمزيد من المعلومات عن الاستطلاعات يمكن زيارة: www.arabbarometer.org.

الاقتصاد

تواصل المخاوف الاقتصادية تصدّر اهتمامات الرأي العام في الأردن. إذ يرى نحو 6 من كل 10 مواطنين (59 بالمئة) أن الوضع الاقتصادي يمثل أهم تحدٍ يواجه البلاد، مقارنة بواحد من كل 5 (20 بالمئة) يشيرون إلى الفساد المالي والإداري. وتبقى نسبة من يعتبرون الاقتصاد هو التحدي الأهم دون تغير يُذكر مقارنة بأواخر عام 2023، حين بلغت 57 بالمئة في الاستطلاع السابق الذي أُجري بين 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 و10 يناير/كانون الثاني 2024. ويزداد القلق بوجه خاص بين النساء، ومن لا يكفي دخل أسرهم لتغطية الاحتياجات الأساسية. وتزيد احتمالية اعتبار النساء الوضع الاقتصادي التحدي الرئيسي على الرجال بفارق 14 نقطة مئوية (66 بالمئة مقابل 52 بالمئة). أما الفجوة الاقتصادية فهي أكبر: فالمواطنون غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية تزيد احتمالية اعتبارهم الاقتصاد التحدي الأهم بفارق 21 نقطة مئوية مقارنة بمن يستطيعون تغطية نفقاتهم (65 بالمئة مقابل 44 بالمئة).

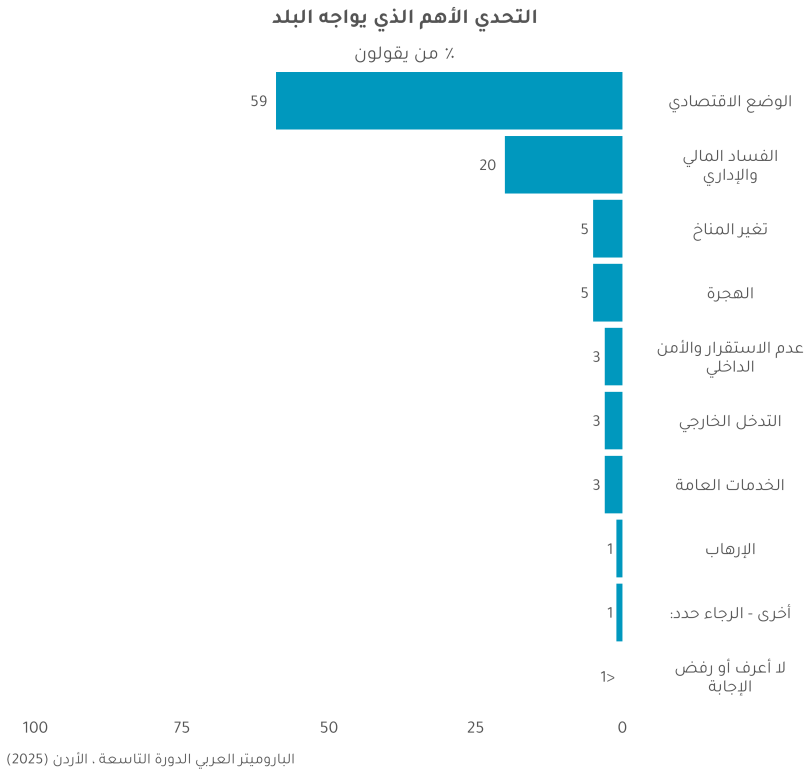

ولقد تحسنت تقييمات الأوضاع الاقتصادية الراهنة، ولكن بصورة محدودة فقط منذ أواخر عام 2023؛ إذ يصف ما يزيد قليلًا على ربع الأردنيين (27 بالمئة) الاقتصاد بأنه جيد أو جيد جدًا، بزيادة قدرها 5 نقاط مئوية عن نسبة 22 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023. على ذلك، لا يزال ما يقرب من ثلاثة أرباع الأردنيين (73 بالمئة) يقيّمون الأوضاع بأنها سيئة، بمن فيهم 4 من كل 10 أشخاص (40 بالمئة) يقولون إنها سيئة جدًا. ويزيد احتمال تقييم المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا للاقتصاد بصورة إيجابية على من تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكبر بفارق 12 نقطة مئوية (35 بالمئة مقابل 23 بالمئة). أما الفجوة المرتبطة بالتعليم فتبلغ 4 نقاط مئوية: إذ يعرب 30 بالمئة من الحاصلين على تعليم جامعي عن تقييم إيجابي، مقارنة بـ 26 بالمئة ممن لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية.

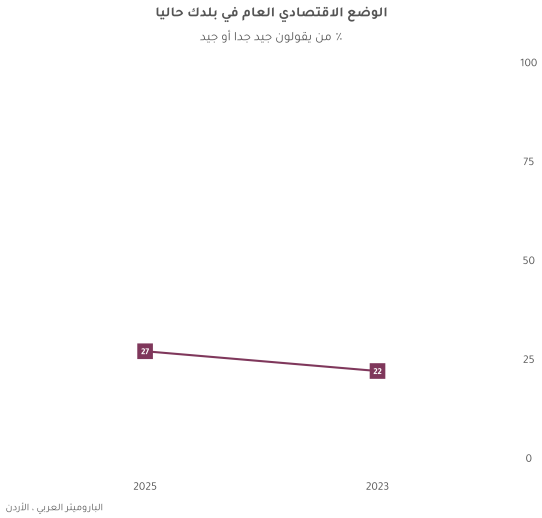

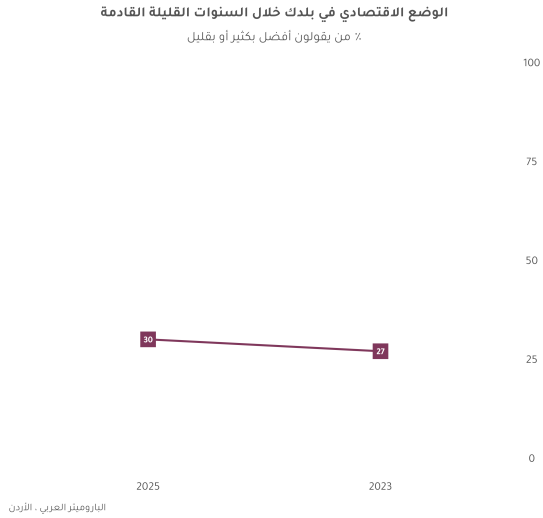

وتغلب النظرة التشاؤمية على توقعات مستقبل الاقتصاد؛ إذ يعتقد 3 من كل 10 أردنيين (30 بالمئة) أن الأوضاع الاقتصادية ستكون أفضل بكثير أو إلى حد ما خلال فترة العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة، وهي نسبة قريبة من 27 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023. ويتوقع ما يقرب من نصف الأردنيين (47 بالمئة) أن تسوء الأوضاع الاقتصادية، فيما يرى واحد من كل خمسة (21 بالمئة) أنها ستظل من دون تغيير. إذن لم يؤدِّ التحسن الطفيف في تقييم الأوضاع الاقتصادية الراهنة من طرف المواطنين إلى توليد شعور واسع بالتفاؤل الاقتصادي.

يتجلى مدى معاناة الأردنيين من انعدام الأمن الاقتصادي على المستوى الشخصي في قدرة الأسر على توفير الغذاء. إذ يقول 6 من كل 10 أردنيين (61 بالمئة) إن الطعام الذي اشتروه خلال الشهر المنقضي كان ينفد في كثير من الأحيان أو أحيانًا قبل أن تتوافر لديهم أموال كافية لشراء المزيد. وتمثل هذه النسبة انخفاضًا قدره 6 نقاط مئوية عن نسبة 67 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023، إلا أن مشكلة نفاد الطعام هذه لا تزال شائعة. وتزيد احتمالية إفادة النساء بهذه المشكلة على الرجال بفارق 15 نقطة مئوية (68 بالمئة مقابل 53 بالمئة). أما الفجوة المرتبطة بالتعليم فهي أكبر: إذ تزيد احتمالية معاناة المواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل من هذا الشكل من انعدام الأمن الغذائي على الحاصلين على تعليم جامعي بفارق 23 نقطة مئوية (69 بالمئة مقابل 46 بالمئة).

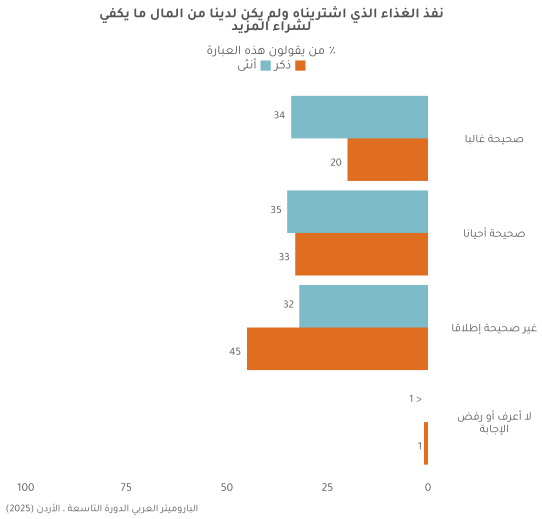

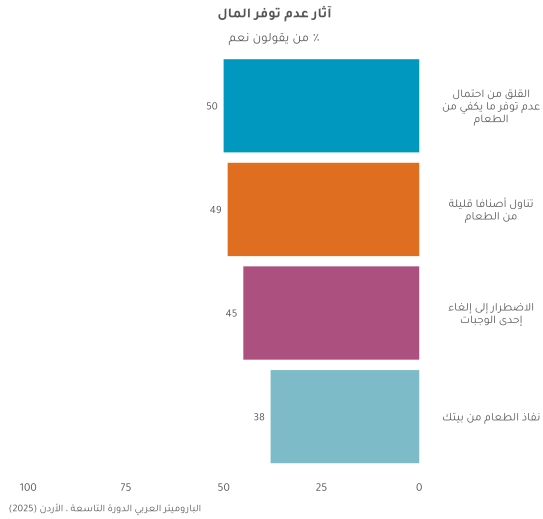

ولقد قدّمت مؤشرات أخرى نفس الصورة عن التحديات التي تواجه المواطنين الأردنيين؛ إذ أعرب نصف الأردنيين (50 بالمئة) عن القلق من توفّر الغذاء الكافي خلال العام المنقضي. وقال 49 بالمئة إنهم مرّوا بفترات لم يتناولوا فيها سوى القليل من أصناف الطعام بسبب افتقارهم للموارد، وقام 45 بالمئة بتفويت وجبة من الوجبات اليومية، في حين قال 38 بالمئة إن الطعام نفد من بيوتهم ولم يتح لهم شراء المزيد. تشيع هذه التجارب أكثر في أوساط النساء والمواطنين الأقل تعليمًا ومن لا يمكنهم تحمل تكلفة الاحتياجات الأساسية. ويظهر من هذا النمط حجم المكابدة المادية اليومية بالنسبة للعديد من العائلات الأردنية.

وعند السؤال عن أخطر مشكلة اقتصادية تواجه البلاد، جاءت قلة فرص العمل في المرتبة الأولى بنسبة 38 بالمئة، تلتها انخفاض الأجور بنسبة 23 بالمئة، ثم التضخم بنسبة 20 بالمئة، والفقر بنسبة 13 بالمئة. ومقارنة بأواخر عام 2023، برزت مشكلة البطالة بدرجة أكبر قليلًا، فيما تراجع حضور التضخم بصورة طفيفة. وينعكس النمط نفسه في الحلول التي يراها المواطنون مناسبة. فعند سؤالهم عما ينبغي للحكومة أن تفعله أولًا لتحسين الأوضاع الاقتصادية، قال 39 بالمئة إن عليها توفير مزيد من فرص العمل، ورأى 25 بالمئة ضرورة رفع الأجور، بينما طالب 16 بالمئة بخفض تكاليف المعيشة. ويزيد احتمال إعطاء الشباب الأولوية لخلق فرص العمل على المواطنين الأكبر سنًا بفارق 8 نقاط مئوية (44 بالمئة مقابل 36 بالمئة). وعند اختيار أولوية ثانية، تزيد احتمالية تركيز النساء على خفض تكاليف المعيشة على الرجال بفارق 10 نقاط مئوية (27 بالمئة مقابل 17 بالمئة).

المسألة الاقتصادية الأشد خطراً

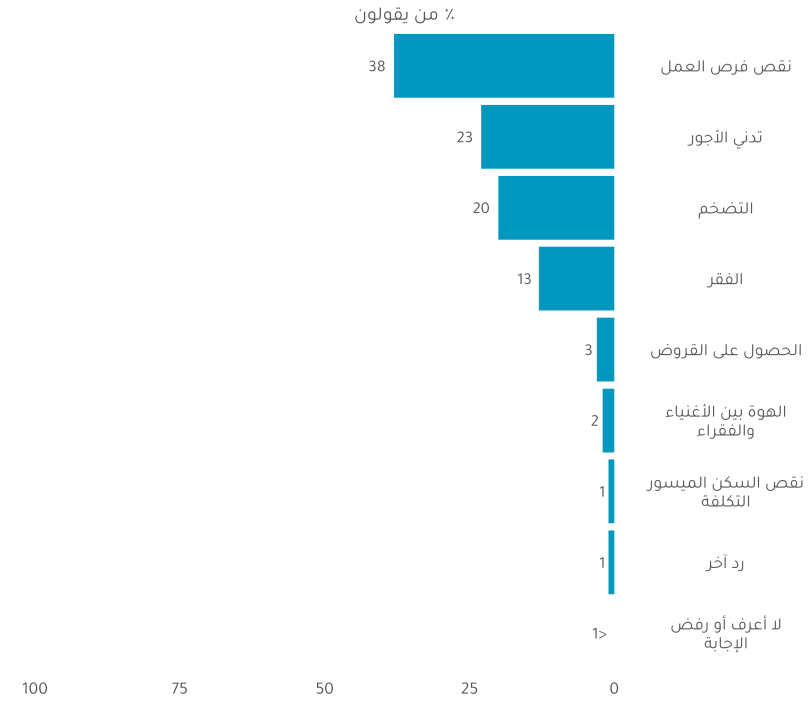

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، الأردن (2025)

ويستمر إقبال الأردنيين على اعتبار القطاع العام المكان الأعلى جاذبية للتوظيف؛ إذ يقول أكثر من ثلاثة أرباع الأردنيين (77 بالمئة) إن الوظيفة في القطاع العام أفضل من الوظيفة في القطاع الخاص، فيما يرى 84 بالمئة أن العمل في القطاع العام يوفر قدرًا أكبر من الاستقرار. ويعتقد 79 بالمئة أن الحصول على وظائف القطاع العام أكثر صعوبة، ويعتبر 76 بالمئة أنها تتطلب توفر الواسطة بقدر أكبر من وظائف القطاع الخاص، فيما يقول 52 بالمئة إنها توفر رواتب أفضل. وفي الوقت نفسه، عند السؤال عن القطاع الذي ينبغي للحكومة أن تركز فيه جهودها لخلق فرص العمل، اختار 45 بالمئة القطاع العام، و19 بالمئة القطاع الخاص، بينما قال 36 بالمئة إنه ينبغي التركيز على كليهما. وتؤكد هذه التفضيلات استمرار الأهمية الكبيرة للتوظيف الحكومي في تصورات المواطنين، حتى في ظل القيود التي تواجهها الدولة في قدرتها على توسيع قاعدة

العاملين لديها.

ولقد تغيّرت أولويات الإنفاق بدرجة كبيرة منذ أواخر عام 2023. ففي الاستطلاع السابق للباروميتر العربي في الأردن، كان الدعم الحكومي أكثر ما اختاره المواطنون باعتباره أولوية الإنفاق الأولى للحكومة، بنسبة 41 بالمئة، لكن هذه النسبة تراجعت الآن إلى 25 بالمئة. وبحلول عام 2025، جاءت التنمية الاقتصادية في المرتبة الأولى بنسبة 35 بالمئة، ارتفاعًا من 30 بالمئة قبل عامين. وجاء التعليم بعد ذلك بنسبة 14 بالمئة، ثم الرعاية الصحية بنسبة 13 بالمئة. ويشير هذا التحول إلى تركيز أكبر على النمو وخلق فرص العمل بدلًا من خفض الأسعار بصورة فورية، وإن كان استمرار التأييد المرتفع للدعم يعكس حجم الضغوط الواقعة على ميزانيات الأسر.

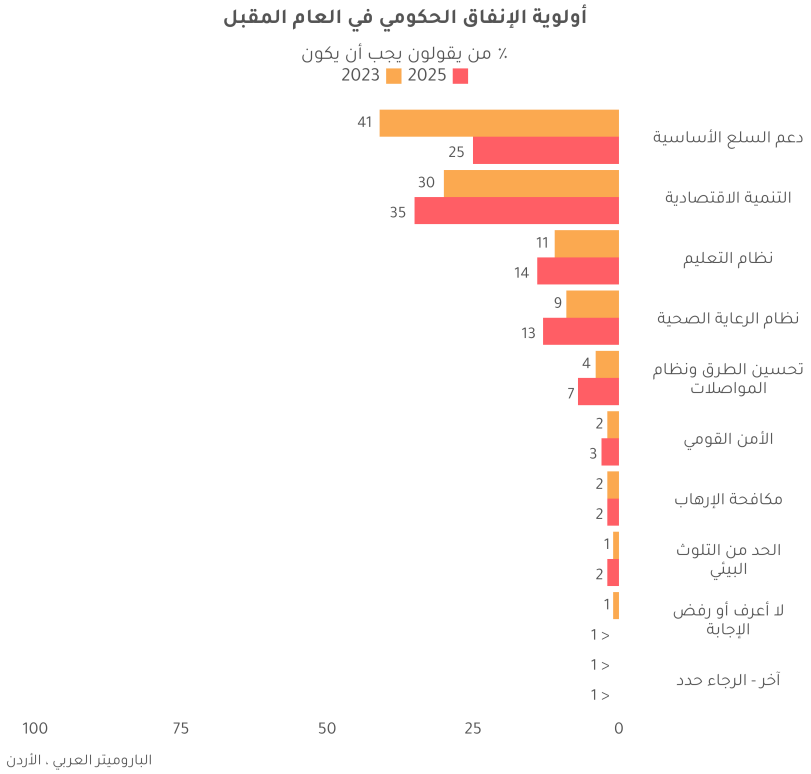

الثقة في مؤسسات الدولة

لا تزال نسب الثقة في المؤسسات الحكومية بالأردن متباينة أشد التباين، لكنها زادت بالنسبة إلى المؤسسات السياسية منذ أواخر 2023. يقول نحو نصف الأردنيين (49 بالمئة) إن لديهم قدرًا كبيرًا جدًا أو كبيرًا من الثقة في الحكومة، بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية عن نسبة 39 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023. كما ارتفعت الثقة في رئيس الوزراء بمقدار 11 نقطة مئوية لتصل إلى 49 بالمئة. غير أن هذا التحسن لا يمتد بالدرجة نفسها إلى البرلمان، الذي لا يحظى بثقة سوى 27 بالمئة، وهي نسبة لم تتغير فعليًا منذ أواخر 2023.

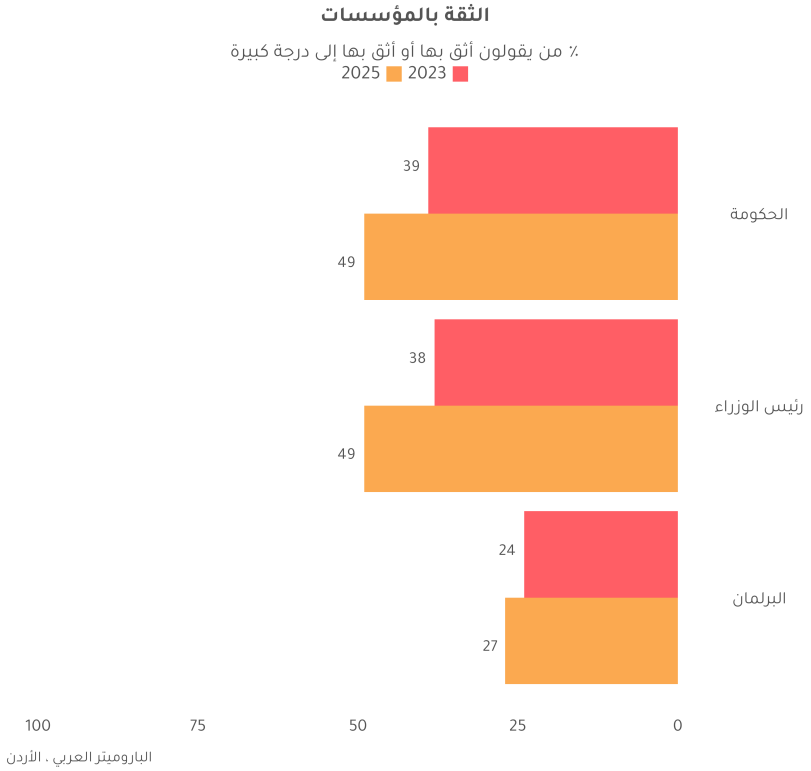

وتحظى المؤسسات الأمنية بثقة واسعة؛ إذ يعبّر جميع الأردنيين تقريبًا عن ثقتهم في القوات المسلحة (96 بالمئة)، ويثق 9 من كل 10 في الشرطة (91 بالمئة). كما يعرب أكثر من الثلثين (68 بالمئة) عن ثقتهم في المحاكم والنظام القانوني. ويحظى زعماء القبائل بثقة 59 بالمئة، فيما تحظى منظمات المجتمع المدني بثقة 49 بالمئة، والقادة من رجال الدين بثقة 46 بالمئة.

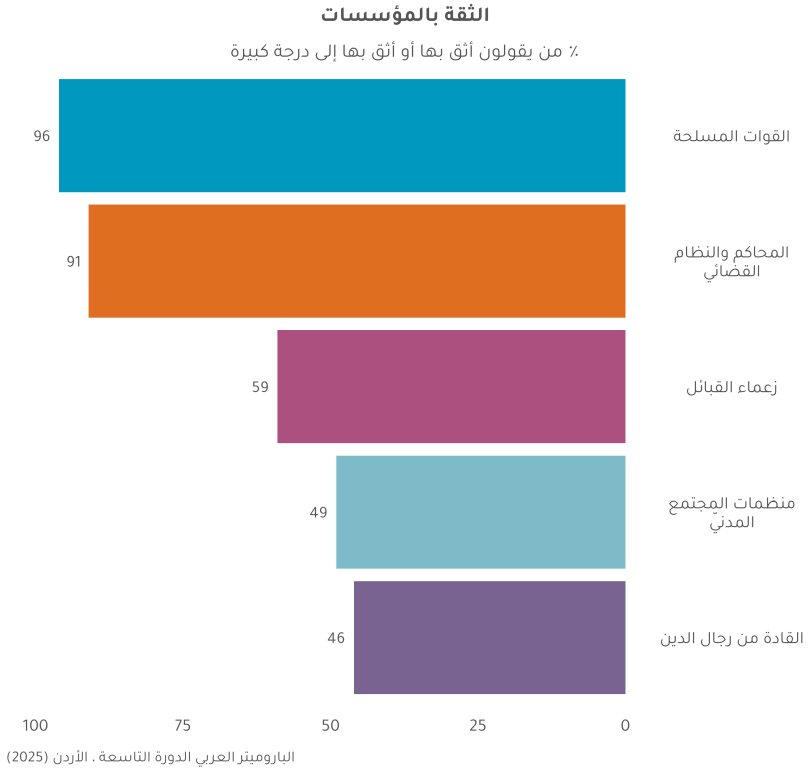

وثمة نمط ديمغرافي ظاهر بوضوح؛ إذ تزيد احتمالية ثقة المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا في الحكومة على من تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر بفارق 14 نقطة مئوية (58 بالمئة مقابل 44 بالمئة). ويبلغ الفارق لصالح الشباب 12 نقطة مئوية في الثقة برئيس الوزراء (56 بالمئة مقابل 44 بالمئة)، و13 نقطة مئوية في الثقة بالبرلمان (35 بالمئة مقابل 22 بالمئة)، و10 نقاط مئوية في الثقة بمنظمات المجتمع المدني (55 بالمئة مقابل 45 بالمئة). وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط ظهر أيضًا في دورات سابقة لاستطلاعات الباروميتر العربي، إذ يميل الشباب في الأردن إلى إبداء مستويات أعلى من الثقة في المؤسسات الحكومية. كما تزيد احتمالية ثقة النساء في الحكومة على الرجال بفارق 7 نقاط مئوية (53 بالمئة مقابل 46 بالمئة).

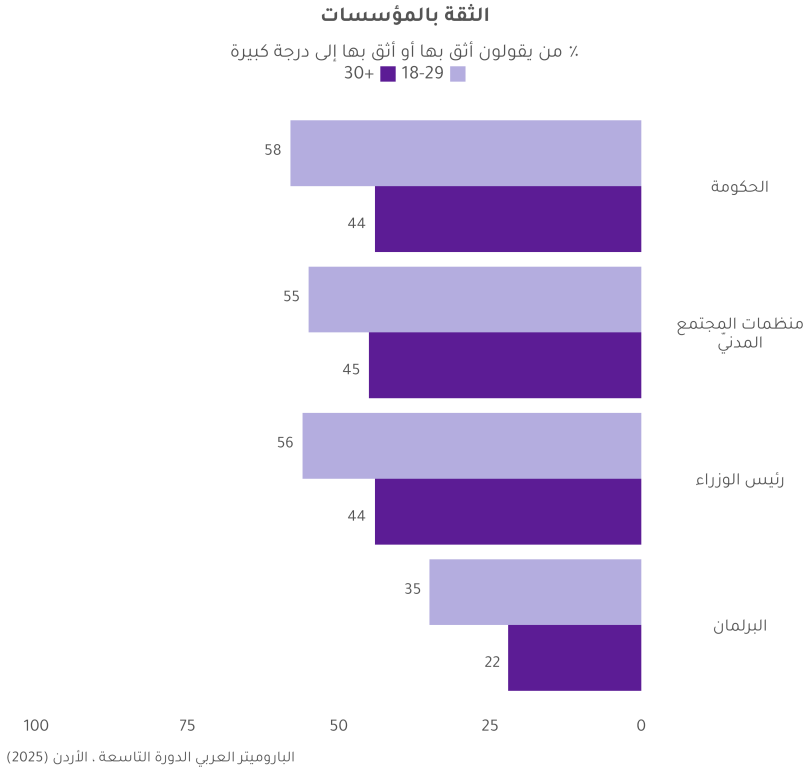

الباروميتر العربي الدورة التاسعة . الأردن (2025)

وكما ظهر في استطلاعات سابقة، يبقى البرلمان هو المؤسسة الأقل نصيبًا من الثقة في الأردن؛ إذ يقول النصف (51 بالمئة) إنهم لا يثقون بالمرة في المجلس التشريعي المُنتخب. ولا تزال الفجوة بين الثقة في المؤسسات الأمنية والثقة في المؤسسات الممثلة للمواطنين من الملامح الأساسية للرأي العام الأردني.

الأداء الحكومي

يُرافق ارتفاع مستويات الثقة في الحكومة ومؤسساتها تقييمات إيجابية أكثر للأداء الحكومي منذ أواخر 2023. يعرب 6 من كل 10 مواطنين (61 بالمئة) عن رضاهم أو رضاهم التام عن الأداء العام للحكومة، بزيادة قدرها 16 نقطة مئوية عن نسبة 45 بالمئة المسجلة في الاستطلاع السابق. وتزيد احتمالية تعبير النساء عن الرضا على الرجال بـ 8 نقاط مئوية (65 بالمئة مقابل 57 بالمئة)، كما تزيد لدى الشباب على المواطنين الأكبر سنًا بفارق 8 نقاط مئوية أيضًا (66 بالمئة مقابل 58 بالمئة). وحتى بين غير القادرين على تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية، يعرب 59 بالمئة منهم عن رضاهم عن أداء الحكومة، وهي نسبة تقل بخمس نقاط مئوية عن نسبة 64 بالمئة المسجلة بين المبحوثين الأفضل حالًا اقتصاديًا.

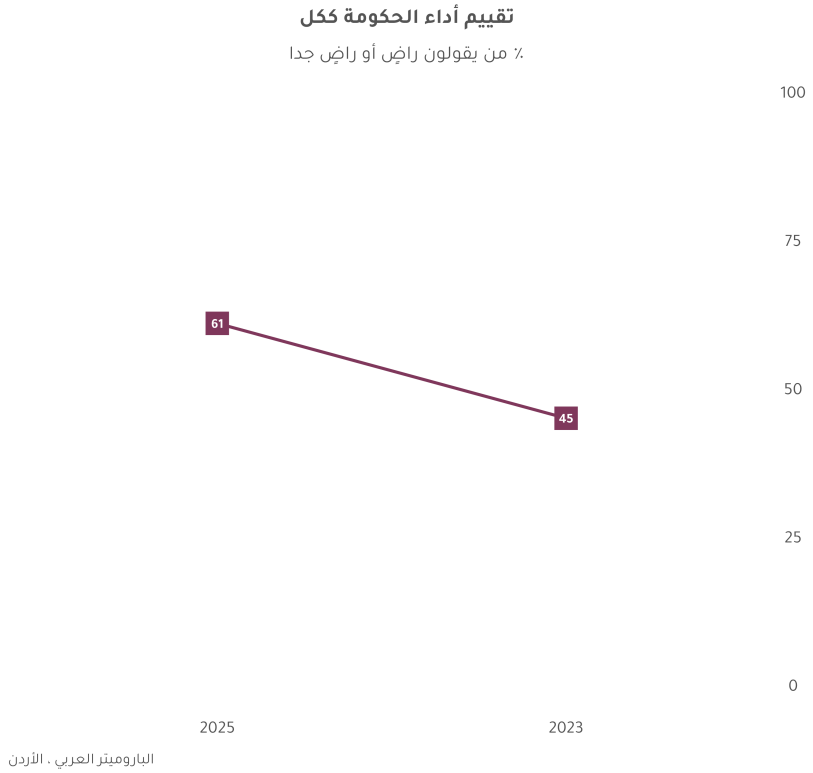

وتحظى الخدمات العامة عمومًا بتقييمات إيجابية. إذ يعبّر ثلثا الأردنيين عن رضاهم عن نظام التعليم (66 بالمئة) والرعاية الصحية (67 بالمئة). كما يعرب نحو ثلاثة أرباعهم (73 بالمئة) عن رضاهم عن خدمات جمع القمامة، وتبلغ نسبة الراضين عن خدمات الكهرباء 79 بالمئة، وعن إمدادات المياه 69 بالمئة. ومقارنة بأواخر عام 2023، ارتفعت مستويات الرضا عن التعليم والرعاية الصحية وجمع القمامة. أما الكهرباء والمياه، فتحظيان بتقييمات أقل إيجابية قليلًا، لكنهما لا تزالان من بين الخدمات الأعلى تقييمًا. في المقابل، فإن تقييم المواطنين لمدى توافر السكن ميسور التكلفة أقل بكثير، إذ لا يعبر عن رضاهم عن أداء الحكومة في هذا الملف سوى 43 بالمئة.

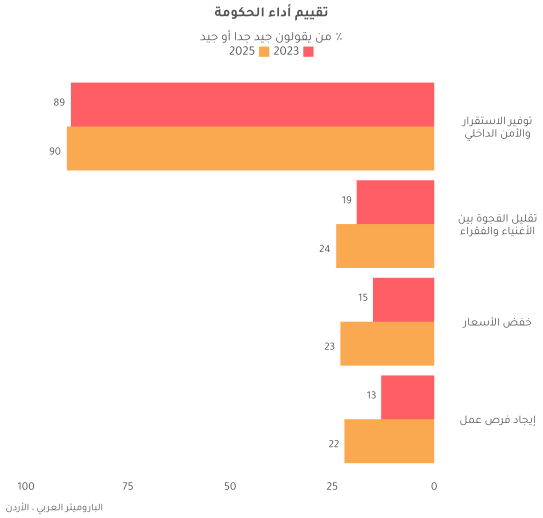

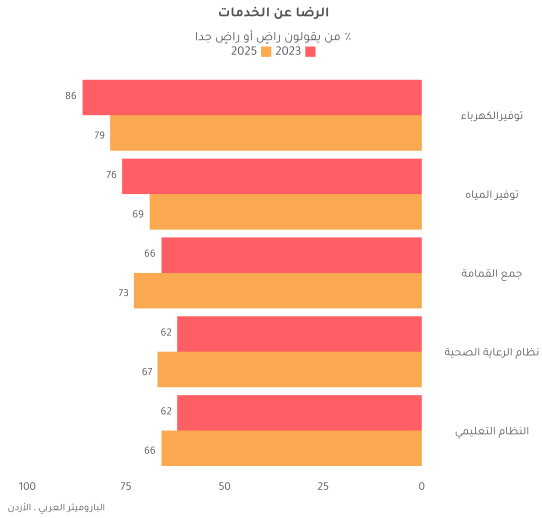

وجاء أعلى تقييم للأداء الحكومي بملف الحفاظ على الأمن والنظام؛ إذ يقول 9 من كل 10 أردنيين (90 بالمئة) إن أداء الحكومة في هذا المجال جيد أو جيد جدًا، وهي نسبة لم تتغير تقريبًا منذ أواخر عام 2023. كما تحسنت تقييمات أداء الحكومة في القضايا الاقتصادية، لكنها لا تزال منخفضة في المجمل. يمنح 22 بالمئة الحكومة تقييمًا إيجابيًا في خلق فرص العمل، بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية عن نسبة 13 بالمئة السابقة. ويقيّم 24 بالمئة أداءها إيجابيًا في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بزيادة 5 نقاط عن نسبة 19 بالمئة السابقة. كما يمنح 23 بالمئة الحكومة تقييمًا إيجابيًا في الحد من ارتفاع الأسعار، بزيادة قدرها 8 نقاط عن نسبة 15 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023. وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا يزال ما بين 76 بالمئة و78 بالمئة يقيّمون أداء الحكومة سلبًا في كل واحدة من هذه الأولويات الاقتصادية الأساسية.

ويواصل الأردنيون القول بأن الفساد لا يزال يمثل مشكلة؛ إذ يرى 83 بالمئة أن الفساد موجود في مؤسسات الدولة بدرجة كبيرة أو متوسطة، وهي نسبة تكاد تطابق ما سُجل في أواخر عام 2023. ولا تختلف هذه النظرة اختلافًا يُذكر باختلاف الفئات العمرية أو مستويات التعليم أو الأوضاع الاقتصادية للأسر. وفي المقابل، يعتقد 55 بالمئة أن الحكومة تعمل على مكافحة الفساد بدرجة كبيرة أو متوسطة. وتمثل هذه النسبة زيادة قدرها 9 نقاط مئوية مقارنة بأواخر عام 2023، في مواصلة لمسار التعافي منذ عام 2022 فيما يتعلق بتصورات المواطنين حول هذا الملف، حين لم يكن يتبنى هذا الرأي سوى 35 بالمئة.

أما الآراء حول استجابة الحكومة فهي أقل إيجابية من تقييمات المواطنين لمستوى الخدمات؛ إذ يقول 39 بالمئة فقط إن الحكومة مستجيبة بقدر كبير للغاية أو بقدر كبير لما يرغب فيه الناس. من ثم، يبدو أن المواطن يميّز بين قدرة الدولة على توفير الأمن والخدمات وبين مدى استجابة النظام السياسي لتفضيلات المواطنين. إذن فعلى الرغم من التحسن في كثير من تقييمات أداء الحكومة، لا تزال المخاوف المتعلقة بالتمثيل والمساءلة قائمة.

درجة عمل الحكومة على محاربة الفساد

٪ من يقولون إلى درجة كبيرة أو متوسطة

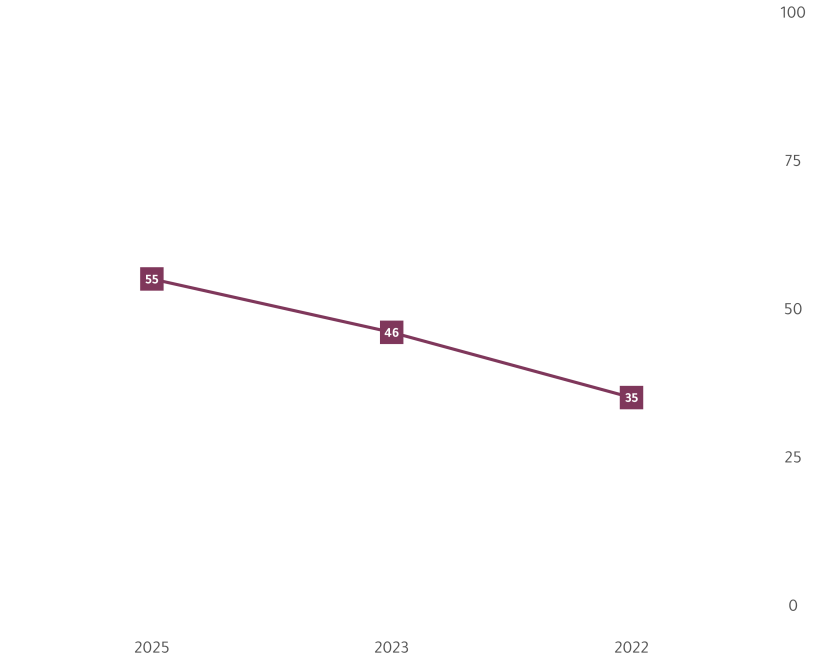

الباروميتر العربي ، الأردن

الهجرة

لا تزال نسبة كبيرة من المواطنين الأردنيين تفكر في الهجرة. يقول 44 بالمئة إنهم فكروا في الهجرة، وهي النسبة التي لم تتغير تغيّرًا يُذكر منذ أواخر 2023. وترتبط نوايا الهجرة ارتباطًا وثيقًا بالنوع الاجتماعي والعمر ومستوى التعليم. إذ تزيد احتمالية تفكير الرجال في الهجرة على النساء بفارق 25 نقطة مئوية (56 بالمئة مقابل 31 بالمئة). كما تزيد لدى المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا على من تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر بفارق 14 نقطة مئوية (53 بالمئة مقابل 39 بالمئة). وتزيد احتمالية تفكير الحاصلين على تعليم جامعي في الهجرة على من لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية بفارق 11 نقطة مئوية (51 بالمئة مقابل 40 بالمئة). وإذا لم تتغير هذه التوجّهات، فقد يواجه الأردن خطر هجرة العقول، مع سعي الشباب وذوي المستويات التعليمية الأعلى إلى البحث عن فرص في الخارج. على ذلك، لا يقول سوى 4 من كل 10 من المهاجرين المحتملين (40 بالمئة) إنهم يستعدون فعليًا للمغادرة.

ومن بين من يفكرون في الهجرة، تهيمن الدوافع الاقتصادية بوضوح؛ إذ يشير 92 بالمئة إلى أسباب اقتصادية، وهي نسبة مماثلة للمستوى المسجل في أواخر عام 2023. وتأتي فرص التعليم في مرتبة ثانية بعيدة، بينما لا يذكر سوى عدد محدود نسبيًا من المستجيبين أسبابًا سياسية أو أمنية أو دينية أو أسرية. ومن ثم، تعكس سمات المهاجرين المحتملين عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية أكثر مما تعكس عدم الرضا عن النتائج السياسية، مع الإشارة إلى أن هذا الاستطلاع أُجري قبل اندلاع الحرب مع إيران.

وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الوجهات المفضلة، إذ يختارها 37 بالمئة من الراغبين في الهجرة، تليها كندا بفارق ضئيل بنسبة 32 بالمئة. وتحل قطر والإمارات العربية المتحدة وألمانيا والسعودية في مرتبة ثانية؛ إذ يختار كلًا منها ما بين 10 بالمئة و15 بالمئة. ويجمع نمط الوجهات المفضلة بين جاذبية مسارات الهجرة إلى أمريكا الشمالية من ناحية، والقرب الجغرافي وفرص سوق العمل التي توفرها دول الخليج من ناحية أخرى.

ويقول 14 بالمئة من الراغبين في الهجرة إنهم يفكرون في مغادرة الأردن دون توفر الأوراق الرسمية اللازمة. وقد قلّت هذه النسبة 5 نقاط مئوية بعد أن كانت 19 بالمئة في أواخر 2023، ما يعني أن أقلية صغيرة هي التي تفكر في هذا الأمر. والرجال أكثر إقبالًا من النساء على التفكير في الهجرة دون استصدار الأوراق الرسمية اللازمة، بفارق 12 نقطة مئوية (18 بالمئة مقارنة بـ 6 بالمئة).

التفكير بالهجرة

٪ من يقولون

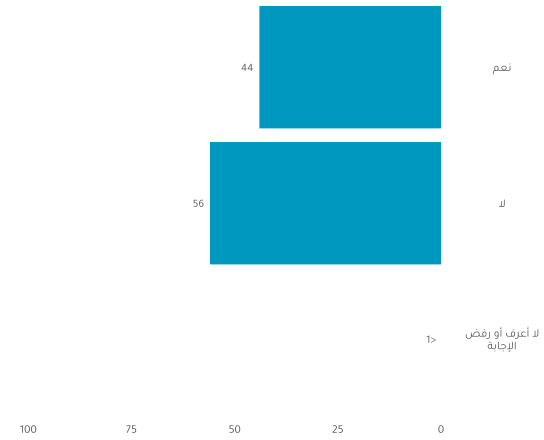

الباروميتر العربي الدورة التاسعة . الأردن (2025)

من يستعد للهجرة فعليًا؟

من بين الراغبين في الهجرة. ٪ من يقولون إنهم بصدد الإعداد للمغادرة

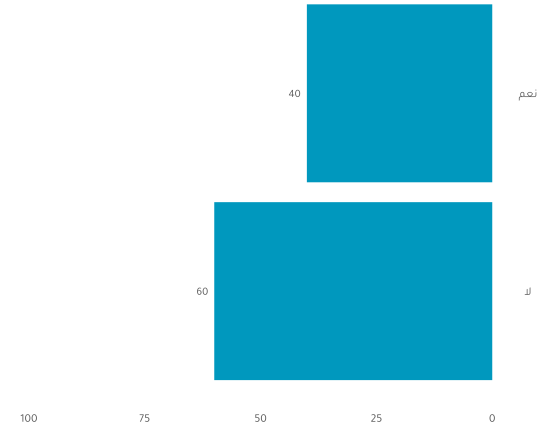

الباروميتر العربي الدورة التاسعة . الأردن (2025)

سبب التفكير بالهجرة

من بين الراغبين في الهجرة. ٪ من يقولون

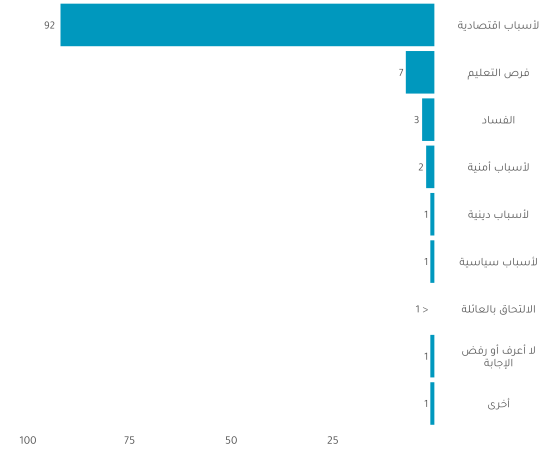

الباروميتر العربي الدورة التاسعة . الأردن (2025)

الهجرة غير النظامية

من بين الراغبين في الهجرة. ٪ من يفكرون في مغادرة البلد دون توفر الأوراق الرسمية اللازمة

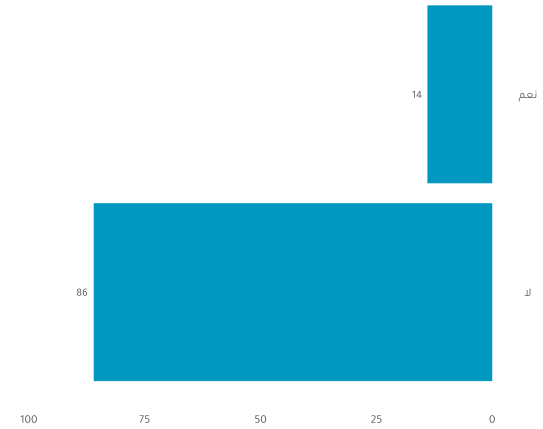

الباروميتر العربي الدورة التاسعة . الأردن (2025)

المشاركة المدنية

لا تزال نسب المشاركة السياسية في الأردن محدودة؛ إذ أعرب 22 بالمئة فقط عن اهتمامهم (أو اهتمامهم البالغ) بالسياسة، وهي نسب مماثلة لنظيراتها في أواخر 2023. وتزيد احتمالية إبداء الرجال اهتمامًا بالمشاركة على النساء بفارق 10 نقاط مئوية (27 بالمئة مقابل 17 بالمئة). كما تزيد لدى الحاصلين على تعليم جامعي على من لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية بفارق 8 نقاط مئوية (27 بالمئة مقابل 19 بالمئة)، فيما تفوق النسبة لدى الشباب مثيلتها عند المواطنين الأكبر سنًا بـ 6 نقاط مئوية (26 بالمئة مقابل 20 بالمئة).

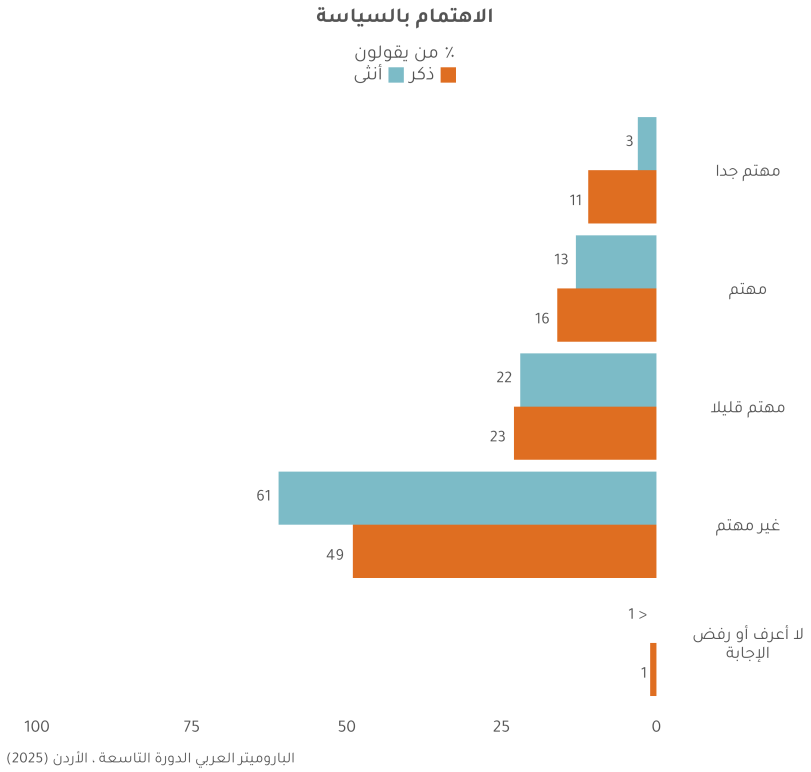

الباروميتر العربي الدورة التاسعة ، الأردن (2025)

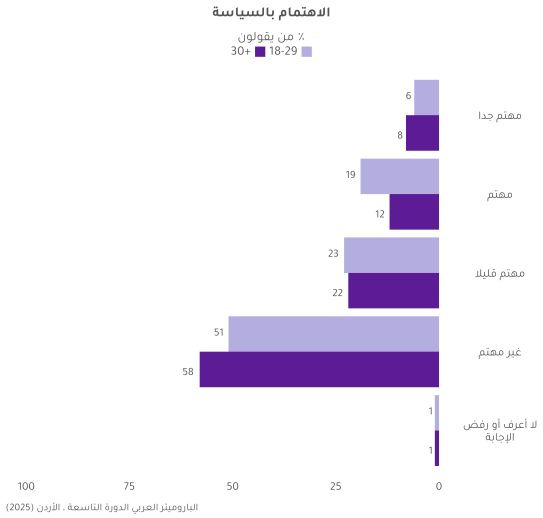

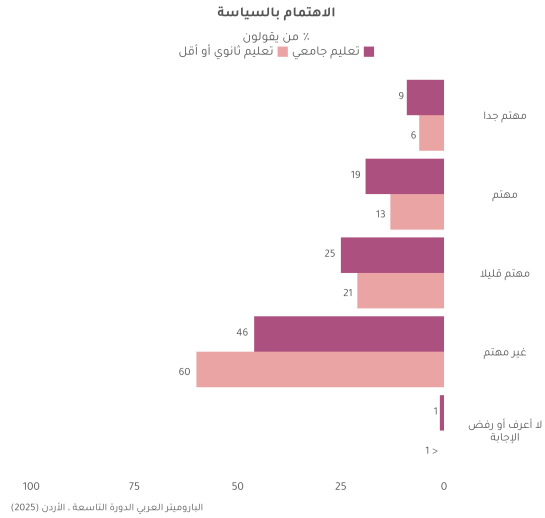

ويظل الانخراط الرسمي في المنظمات ضعيفًا؛ إذ يقول 4 بالمئة إنهم أعضاء في منظمة أو جماعة أو نادٍ. أما العمل التطوعي فهو أكثر شيوعًا: إذ يقول واحد من كل خمسة (21 بالمئة) إنهم يؤدون عملًا غير مدفوع الأجر دعمًا لقضية ما خلال شهر اعتيادي، بزيادة قدرها 5 نقاط مئوية عن نسبة 16 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023. وتزيد احتمالية مشاركة الرجال في العمل التطوعي على النساء بفارق 11 نقطة مئوية (26 بالمئة مقابل 15 بالمئة)، وتفوق لدى الشباب المواطنين الأكبر سنًا بفارق 5 نقاط مئوية (24 بالمئة مقابل 19 بالمئة)، كما تزيد لدى الحاصلين على تعليم جامعي على من لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية بفارق 5 نقاط مئوية أيضًا (24 بالمئة مقابل 19 بالمئة). أما الفجوة الأكبر فهي اقتصادية: إذ تزيد احتمالية مشاركة المواطنين القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية في العمل التطوعي على غير القادرين على ذلك بفارق 15 نقطة مئوية (31 بالمئة مقابل 16 بالمئة).

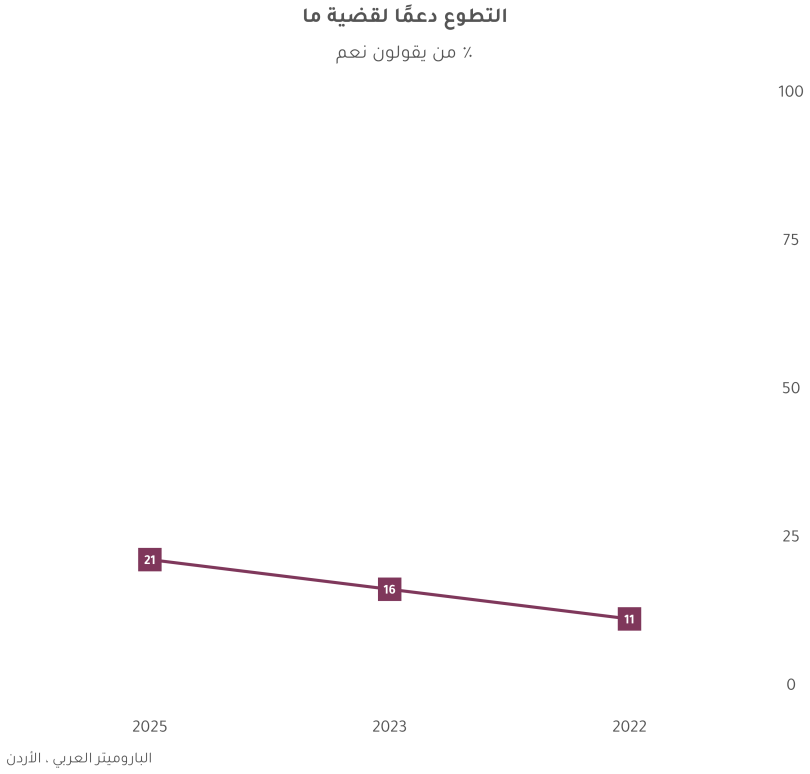
التطوع دعمًا لقضية ما
٪ من يقولون نعم
100
75
50
25
0
21
16
11
2025
2023
2022
الباروميتر العربي . الأردن

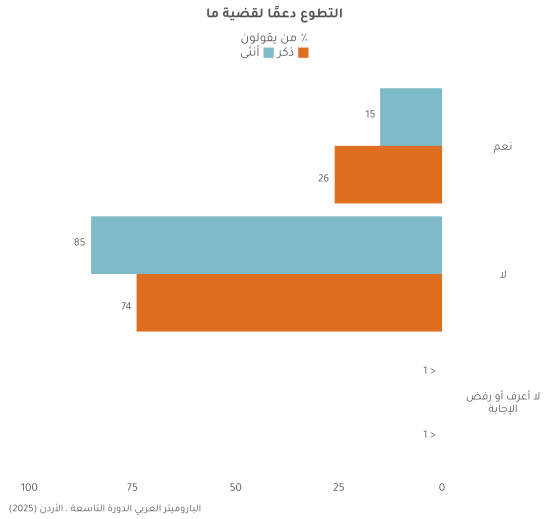
التطوع دعمًا لقضية ما
٪ من يقولون
ذكر
أنثى
15
26
85
74
نعم
لا
1 >
لا أعرف أو رفض الإجابة
1 >
100
75
50
25
0
الباروميتر العربي الدورة التاسعة . الأردن (2025)

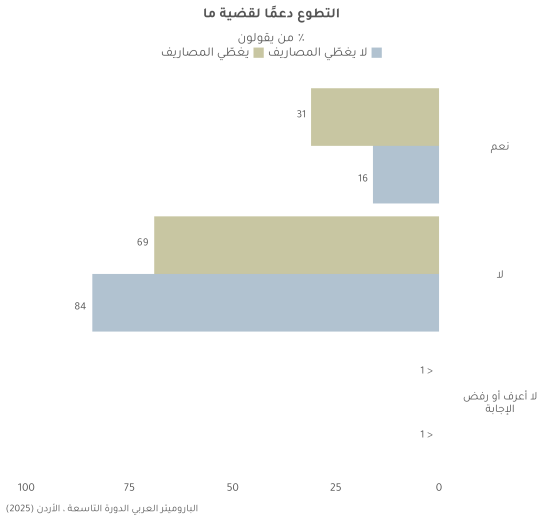
التطوع دعمًا لقضية ما
٪ من يقولون
لا يغطّي المصاريف
يغطّي المصاريف
31
16
69
84
نعم
لا
1 >
لا أعرف أو رفض الإجابة
1 >
100
75
50
25
0
الباروميتر العربي الدورة التاسعة . الأردن (2025)

ولقد تراجعت تقديرات المواطنين لمدى توفر الحقوق والحريات الأساسية؛ إذ يعتبر 46 بالمئة أن حرية التعبير مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة، وهي نسبة أقل من نظيرتها المسجلة في أواخر 2023 (كانت 59 بالمئة) بـ 13 نقطة مئوية. ويقول 3 من كل 10 مواطنين فحسب (30 بالمئة) إن حرية المشاركة في المظاهرات السلمية مكفولة، مقارنة بـ 51 بالمئة في الاستطلاع السابق. ويرى 44 بالمئة أن الإعلام حرّ في انتقاد الحكومة.

إلى أي درجة تعتقد أن الحريات مضمونة؟

٪ من يقولون إنها مضمونة إلى درجة كبيرة أو متوسطة

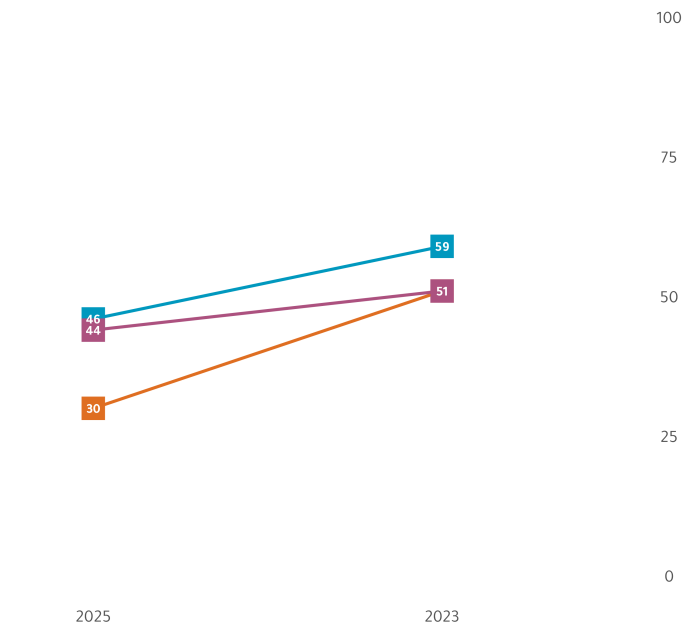

الباروميتر العربي ، الأردن

قضايا النوع الاجتماعي

تكشف آراء المواطنين حول قضايا النوع الاجتماعي في الأردن مزيجًا من الدعم لحقوق المرأة والدعم المحدود للمساواة في الأدوار. يؤيد نحو ثلثي الأردنيين (65 بالمئة) ضرورة تمتع الرجال والنساء بفرص متساوية في العمل. وتناصر نسبة أعلى قليلًا تخصيص حد أدنى من المقاعد البرلمانية والمناصب الوزارية للنساء (72 بالمئة لكل منهما)، كما يدعم 68 بالمئة منح المرأة الأردنية المتزوجة من أجنبي الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها. ويبقى التأييد لتكافؤ فرص العمل بين الرجال والنساء دون تغير يُذكر مقارنة بنسبة 64 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023، فيما يظل التأييد للحصص السياسية المخصصة للنساء مرتفعًا.

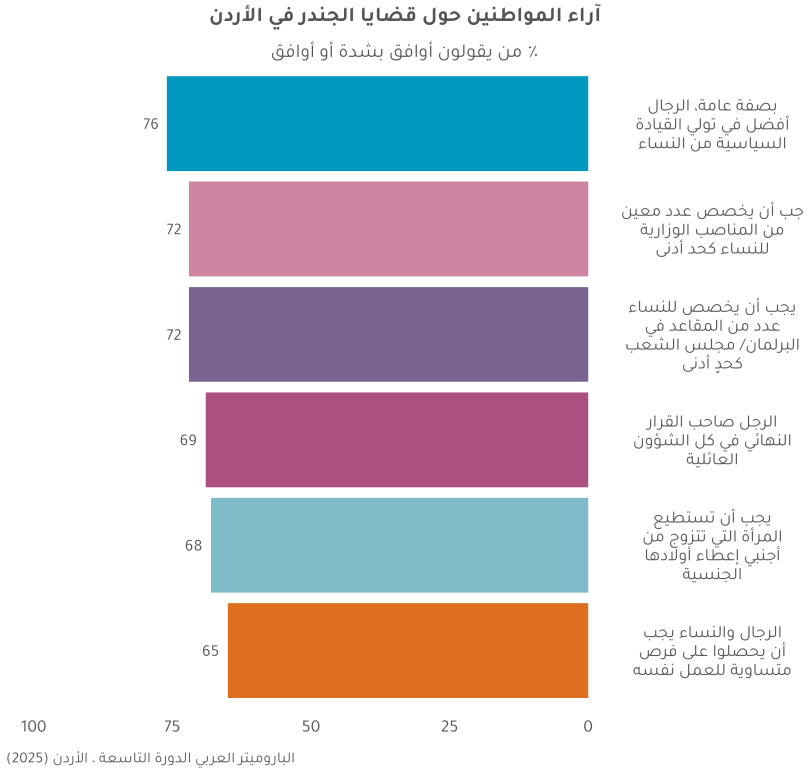

وفي الوقت نفسه، لا تزال الآراء التقليدية بشأن القيادة والسلطة واسعة الانتشار، بما يعكس مقاومة لتولي النساء أدوارًا متساوية في المجتمع. إذ يوافق ثلاثة أرباع الأردنيين (76 بالمئة) على أن الرجال أفضل من النساء في القيادة السياسية، وهي نسبة قريبة من المستوى المرصود في أواخر عام 2023. وتقول نسبة أقل قليلًا إن الرجل ينبغي أن يكون له القول الفصل في جميع القرارات الأسرية (69 بالمئة)، غير أن هذه النسبة ارتفعت ارتفاعًا حادًا مقارنة بعام 2023، بواقع 16 نقطة مئوية. وتوضح هذه النتائج أن النهوض بالمساواة بين النساء والرجال يتطلب تجاوز مجرد ضمان المساواة في الحقوق، نحو تعزيز الأدوار المتساوية للنساء في المجالين العام والخاص.

ولا تزال معدلات مشاركة النساء في سوق العمل في الأردن منخفضة مقارنة ببلدان أخرى حول العالم ذات مستويات دخل مماثلة. ومن ثم، فإن فهم العوائق التي تحد من دخول النساء إلى سوق العمل أمر أساسي لمعالجة هذه المشكلة. ولا يرى الأردنيون عائقًا واحدًا بعينه يمنع النساء من دخول سوق العمل. إذ تأتي قلة فرص العمل المتاحة في المقدمة بنسبة 27 بالمئة، تليها قلة خدمات رعاية الأطفال بنسبة 19 بالمئة، ثم انخفاض الأجور بنسبة 14 بالمئة، والاعتقاد بأن عمل النساء غير مقبول اجتماعيًا بنسبة 12 بالمئة. ويشير 8 بالمئة إلى التحيز ضد النساء في التوظيف، فيما يشير 8 بالمئة آخرون إلى عدم مرونة ساعات العمل. ويظل ترتيب هذه العوائق مشابهًا إلى حد كبير لما كان عليه في أواخر عام 2023، وإن كان القلق الصريح بشأن التحيز في التوظيف وعدم مرونة ساعات العمل قد تراجع بعض الشيء، في حين أصبحت مشكلة رعاية

الأطفال أكثر بروزًا.

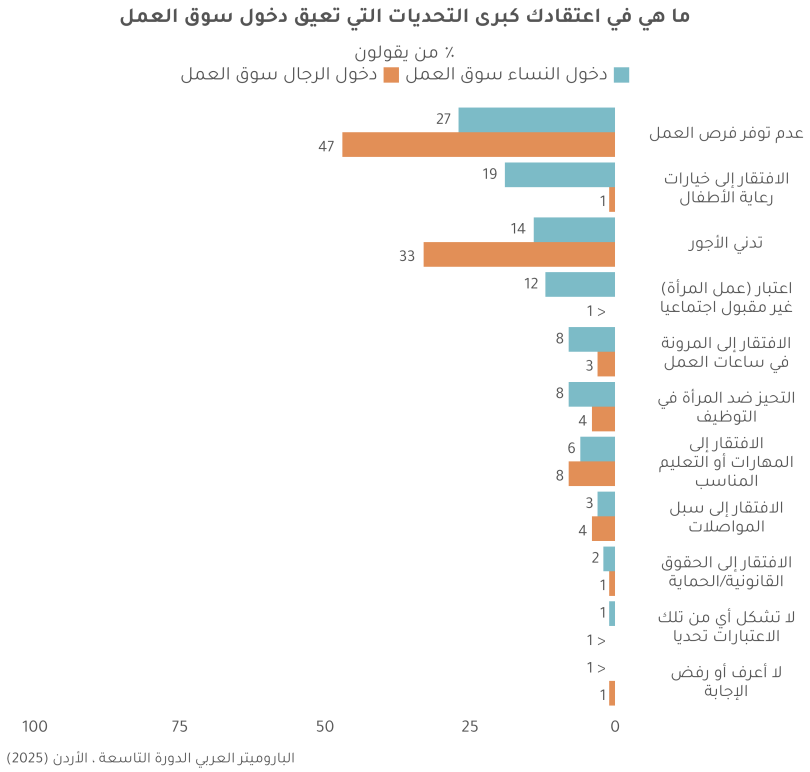

تختلف النساء والرجال في فهمهم للعوائق التي تواجه عمل النساء؛ إذ تزيد احتمالية إشارة النساء إلى الندرة العامة في فرص العمل على الرجال بفارق 5 نقاط مئوية (29 بالمئة مقابل 24 بالمئة)، بينما لا يظهر فرق ذو دلالة في نسبة من يشيرون إلى نقص خدمات رعاية الأطفال (21 بالمئة مقابل 18 بالمئة). وفي المقابل، تزيد احتمالية إشارة الرجال إلى عدم مرونة ساعات العمل على النساء بفارق 5 نقاط مئوية (10 بالمئة مقابل 5 بالمئة)، كما تزيد احتمالية إشارتهم إلى عدم القبول الاجتماعي لعمل النساء بفارق 6 نقاط مئوية (15 بالمئة مقابل 9 بالمئة). ويؤثر مستوى التعليم أيضًا في هذه التصورات؛ إذ تزيد احتمالية اعتبار المواطنين الذين لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية رعاية الأطفال العائق الرئيسي على الحاصلين على تعليم جامعي بفارق 7 نقاط مئوية (22 بالمئة مقابل 15 بالمئة).
ويرى الأردنيون التحديات التي تواجه عمل الرجال بصورة مختلفة، كما تتسم آراؤهم بشأنها بدرجة أكبر بكثير من الاتفاق. إذ يرى نحو النصف (47 بالمئة) أن قلة فرص العمل المتاحة تمثل العائق الرئيسي أمام عمل الرجال، بينما يشير الثلث (33 بالمئة) إلى انخفاض الأجور. وتمثل هاتان الإجابتان معًا آراء 4 من كل 5 أردنيين (79 بالمئة). وعلى النقيض من ذلك، تتوزع الإجابات المتعلقة بعمل النساء بين عوامل ترتبط بسوق العمل، ومسؤوليات الرعاية، والعوامل الاجتماعية، والتمييز. وتوضح هذه المقارنة أنه يُنظر إلى عمل النساء باعتباره مقيدًا ليس فقط بالأوضاع الاقتصادية، إنما أيضًا بالتوقعات المرتبطة بالالتزامات الأسرية والأعراف الاجتماعية.

ويُنظر إلى التحرش باعتباره شائعًا في الأماكن العامة وأماكن العمل؛ إذ يقول 6 من كل 10 أردنيين (61 بالمئة) إن تحرش الغرباء بالنساء في الشوارع منتشر جدًا أو إلى حد ما، فيما تقول أغلبية بسيطة (51 بالمئة) الشيء نفسه عن التحرش في أماكن العمل. أما التحرش داخل المنزل فيُنظر إليه باعتباره أقل شيوعًا بكثير، حيث لا يصفه بأنه منتشر سوى واحد من كل عشرة أشخاص (10 بالمئة)، وهو ما قد يشير إلى أنه أقل حدوثًا بالفعل، أو إلى استمرار ضغوط اجتماعية تحول دون الإبلاغ عن مثل هذه المشكلات داخل الأسرة. وتزيد احتمالية اعتبار الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا التحرش في الشوارع واسع الانتشار على من تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر بفارق 9 نقاط مئوية (67 بالمئة مقابل 58 بالمئة).

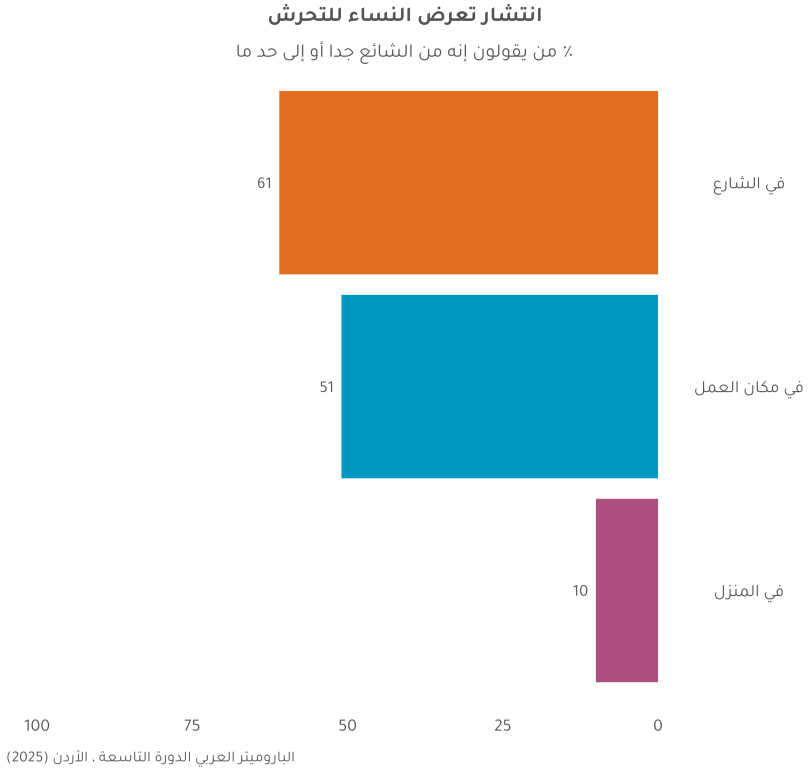

ويقول أكثر من ثلث الأردنيين (35 بالمئة) إن إساءة معاملة النساء أو العنف ضدهن في المجتمع قد زادا خلال العام السابق. وتزيد احتمالية إدراك النساء لهذا الارتفاع في النسب على الرجال بفارق 19 نقطة مئوية (45 بالمئة مقابل 26 بالمئة). كما تزيد احتمالية قول المواطنين غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية إن العنف قد ازداد على القادرين على ذلك بفارق 12 نقطة مئوية (39 بالمئة مقابل 27 بالمئة). وتشير هذه النتائج إلى أن النساء، والأكثر هشاشة اقتصاديًا، يرون أن البيئة المحيطة بالنساء قد ازدادت سوءًا مقارنة بتقديرات المبحوثين من الرجال ومن هم أفضل حالًا اقتصاديًا.

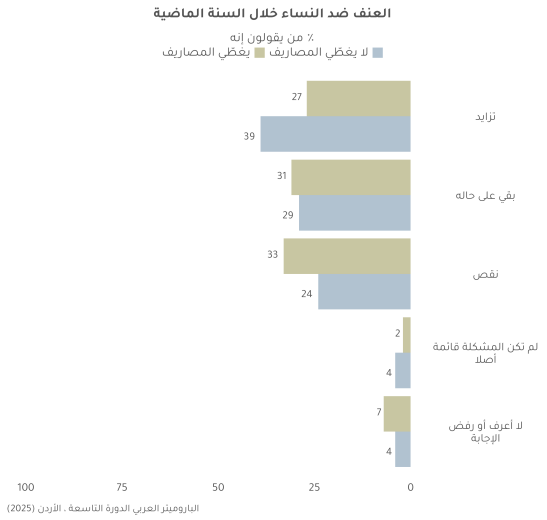

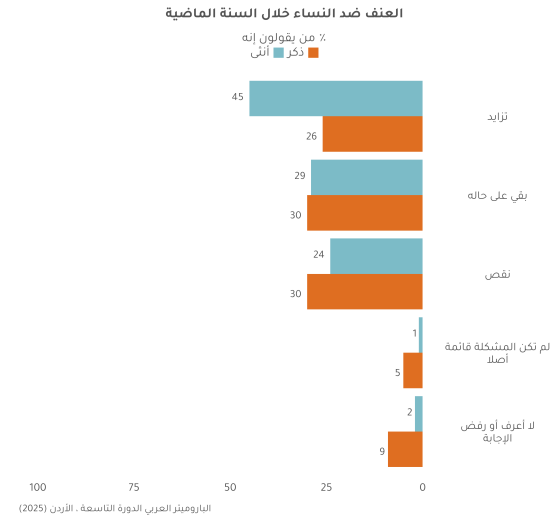

البيئة

لا تزال مشكلة المياه هي الشاغل البيئي الأول في الأردن. يرى 3 من كل 10 أردنيين (30 بالمئة) أن نقص الموارد المائية يمثل أخطر مشكلة بيئية تواجه البلاد، بينما يشير 26 بالمئة إلى تلوث مياه الشرب، ويذكر 2 بالمئة آخرون تلوث الأنهار والبحيرات وغيرها من المسطحات المائية. وإجمالًا، يختار 57 بالمئة من الأردنيين مشكلات مرتبطة بالمياه، بزيادة تقارب 10 نقاط مئوية مقارنة بأواخر عام 2023. وتأتي جودة الهواء في المرتبة التالية بنسبة 14 بالمئة، تليها إدارة النفايات بنسبة 10 بالمئة. أما تغير المناخ في حد ذاته، فيقل اختياره بوصفه المشكلة البيئية الأهم، غير أن آثاره في السكان تبدو واضحة بالنظر إلى ارتباطه بالمشكلات التي يذكرها المواطنون.

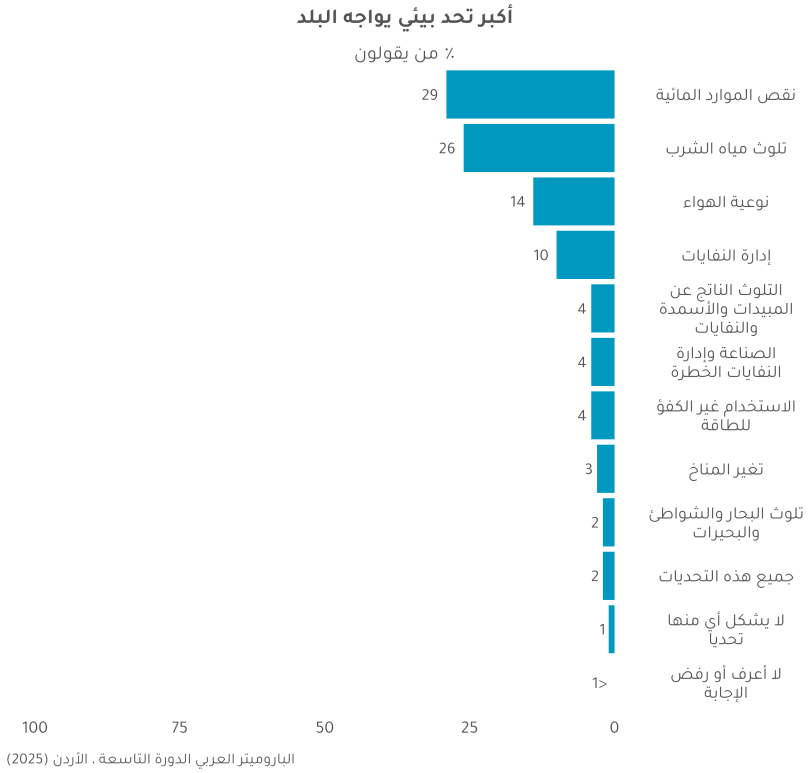

وتقول أغلبية الأردنيين إنهم على دراية بالتحديات المرتبطة بالمناخ؛ إذ يصف 57 بالمئة أنفسهم بأنهم مطلعون عليها بدرجة كبيرة أو متوسطة. وتزيد احتمالية قول الحاصلين على تعليم جامعي إنهم مطلعون على هذه التحديات على من لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية بفارق 7 نقاط مئوية (62 بالمئة مقابل 55 بالمئة). كما يعرب أكثر من النصف (55 بالمئة) عن قلقهم إزاء الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ، ويخشى 47 بالمئة من أن يضطر تغير المناخ أسرهم إلى الانتقال من منازلهم. وتشير هذه النتائج إلى أن المخاطر البيئية لا يُنظر إليها باعتبارها تهديدات مستقبلية مجردة فحسب، بل باعتبارها مخاطر ملموسة على الأمن وسبل العيش أيضًا.

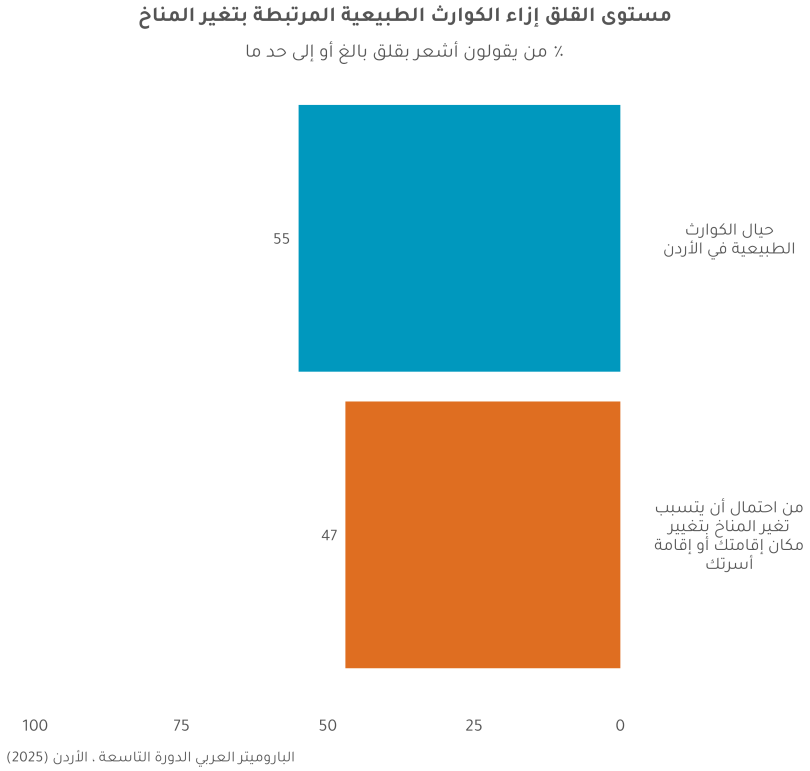

ويؤيد الأردنيون بقوة اتخاذ مزيد من التدابير البيئية على المستوى الوطني. إذ يؤيد 93 بالمئة إعطاء الأولوية لتطوير مصادر الطاقة البديلة. كما يدعم 7 من كل 10 أشخاص (71 بالمئة) التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، ويناصر نحو 8 من كل 10 مواطنين (78 بالمئة) تحديد موعد موحد للتخلص التدريجي من السيارات شديدة التلويث. وتظل هذه المستويات قريبة عمومًا مما سُجل في أواخر عام 2023، بما يشير إلى استمرار التأييد لإجراء تغييرات كبيرة، على الأقل من حيث المبدأ.

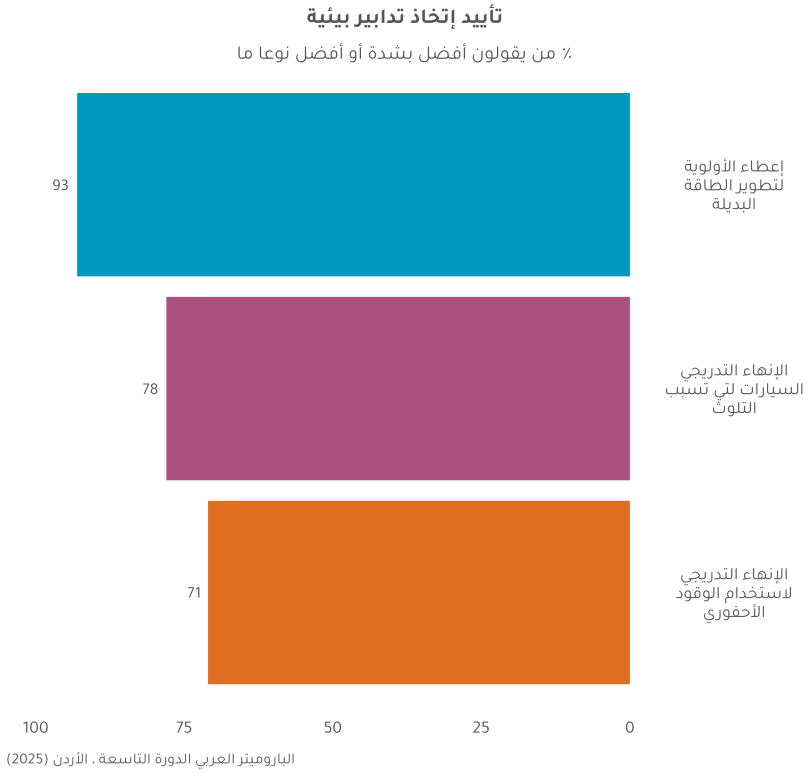

ويقول 6 من كل 10 أردنيين (60 بالمئة) إن على الحكومة الوطنية بذل مزيد من الجهد لمواجهة تغير المناخ، بينما يرى واحد من كل خمسة (21 بالمئة) أن عليها الاستمرار في نهجها الحالي تجاه هذه القضية. وتزيد احتمالية مطالبة النساء بمزيد من العمل الحكومي على الرجال بفارق 4 نقاط مئوية (62 بالمئة مقابل 58 بالمئة)، كما أنها زائدة لدى المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر على الشباب بفارق 5 نقاط مئوية (62 بالمئة مقابل 57 بالمئة). ويرى الجمهور أيضًا أن المسؤولية مشتركة بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع الدولي والمواطنين. لكن التفضيل القوي للحلول واسعة النطاق على مستوى السياسات يشير إلى أن الأردنيين يتوقعون من الدولة والمؤسسات الكبرى أن تتولى زمام المبادرة، بدلًا من توقعهم أن يُحدث المواطنون التغييرات اللازمة بمبادرة منهم.

الديمقراطية

يتواصل تعبير الأردنيين عن الدعم للديمقراطية وإن كانت آرائهم حولها تتشكل بناء على قدرة النظام على توفير الأمن والنظام العام. يقول 57 بالمئة إن الديمقراطية تظل دائمًا أفضل من أي شكل آخر من أشكال الحكم. وتزيد احتمالية تبني النساء هذا الرأي على الرجال بفارق 12 نقطة مئوية (63 بالمئة مقابل 51 بالمئة)، كما تفوق النسبة لدى المواطنين غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية القادرين على ذلك بفارق 11 نقطة مئوية (60 بالمئة مقابل 49 بالمئة). كذلك تزيد لدى الحاصلين على تعليم جامعي على من لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية بفارق 5 نقاط مئوية (60 بالمئة مقابل 55 بالمئة). ويعتقد 19 بالمئة إن الحكم غير الديمقراطي قد يكون أفضل في بعض الأحيان، فيما تقول نسبة مماثلة إن نوع نظام الحكم لا يهم بالنسبة إلى أشخاص مثلهم.

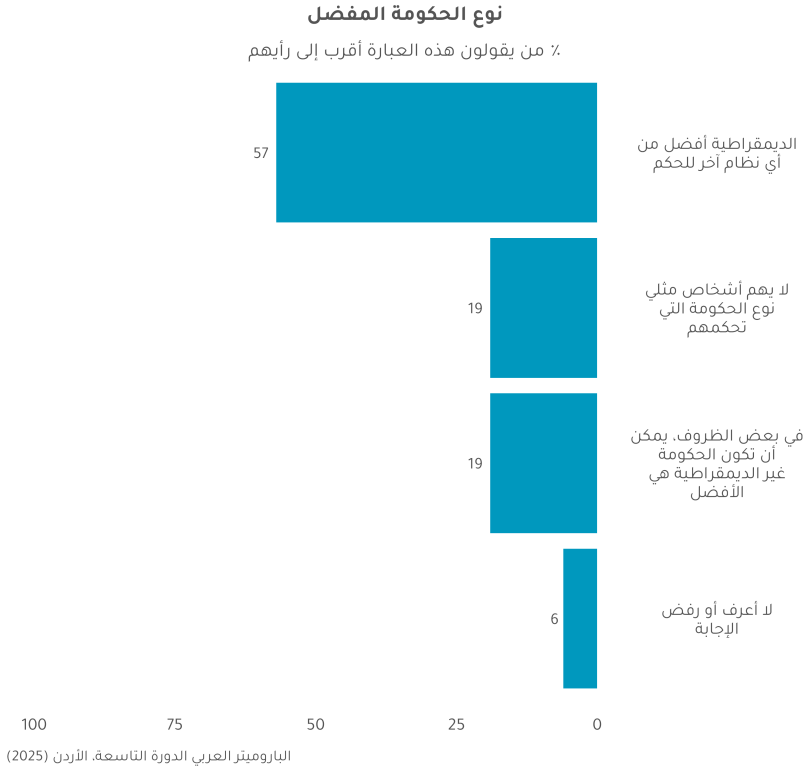

ويتضح أكثر تأييد الديمقراطية عند مقارنتها مباشرةً بالبدائل. فعند طرح صيغة مختلفة لهذا المؤشر، يوافق 86 بالمئة على أن الأنظمة الديمقراطية قد تعاني من مشكلات، لكنها أفضل من الأنظمة الأخرى، وهي نسبة قريبة من المستوى المسجل في أواخر عام 2023. كما يمنح 7 من كل 10 أردنيين (70 بالمئة) الديمقراطية درجة 6 أو أكثر على مقياس من 11 نقطة يقيس مدى ملاءمتها للأردن. وتزيد هذه النسبة بـ 12 نقطة مئوية على نسبة 58 بالمئة الذين يمنحون الأردن نفسه درجة 6 أو أكثر على مقياس يقيس مدى ديمقراطية البلاد في الوقت الراهن. ومن ثم، يرى الأردنيون أن الديمقراطية أكثر ملاءمة لبلادهم بنسبة أعلى من نسبة من يرون أنها متحققة فعليًا من حيث الممارسة.

وفي الوقت نفسه، زادت التحفظات بشأن أداء الأنظمة الديمقراطية. إذ يؤيد 61 بالمئة فكرة أن الأداء الاقتصادي يكون ضعيفًا في ظل الديمقراطية، بزيادة قدرها 11 نقطة مئوية عن نسبة 50 بالمئة المسجلة في أواخر عام 2023. ويقول 58 بالمئة إن الأنظمة الديمقراطية غير حاسمة وكثيرة المشكلات، فيما يرى 53 بالمئة أنها غير فعالة في الحفاظ على النظام والاستقرار. ولم تتغير النسبة الأولى فعليًا مقارنة بعام 2023، بينما تمثل الثانية زيادة قدرها 8 نقاط مئوية. ولا تقوض هذه المخاوف التأييد للديمقراطية، لكنها تكشف أن الأردنيين يدركون أنها بعيدة عن أن تكون نظام حكم مثاليًا.

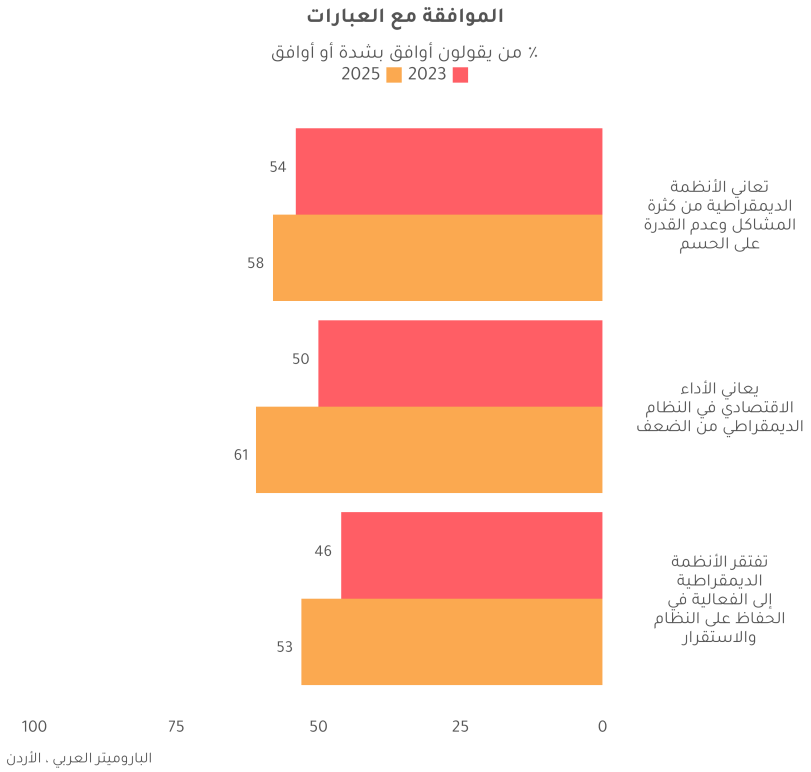

يمكن فهم هذا الواقع بدرجة أفضل من خلال النظر في الأسس التي يحكم الأردنيون بناءً عليها على النظم السياسية. ولذلك تحظى البدائل التي تُقيَّم على أساس الأداء بتأييد واسع. إذ يوافق 8 من كل 10 أردنيين (80 بالمئة) على أن نوع نظام الحكم لا يهم ما دام قادرًا على حل المشكلات الاقتصادية في الأردن. كما يقول أكثر من ثلاثة أرباعهم (77 بالمئة) الشيء نفسه إذا كان النظام قادرًا على الحفاظ على النظام والاستقرار. وينخفض التأييد، وإن ظل كبيرًا، لفكرة وجود قائد يلتف حول القواعد من أجل إنجاز الأمور؛ إذ يوافق أو يوافق بشدة على هذا الطرح نحو النصف (48 بالمئة). وتوضح هذه النتائج وجود توتر بين تفضيل الديمقراطية من جهة، والمطالبة بنظام أو قائد قادر على إحداث تغيير ملموس بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي من جهة أخرى.

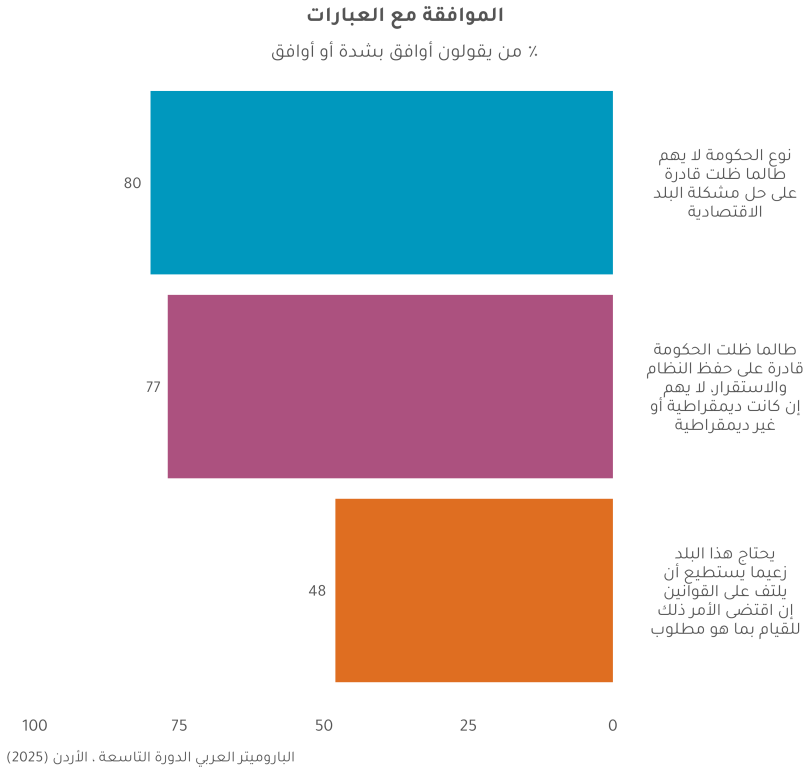

ورغم أن معظم الأردنيين يرون الديمقراطية أفضل نظام، تظل هناك أسئلة بشأن كيفية فهمهم لها على وجه التحديد. فعند سؤالهم عن أهم عنصر فيها من بين قائمة تضم ستة عناصر، جاءت المساواة أمام القانون في المرتبة الأولى بنسبة 26 بالمئة، تلتها توفير الاحتياجات الأساسية للجميع بنسبة 22 بالمئة، ثم غياب الفساد بنسبة 18 بالمئة، وضمان الحقوق المدنية الأساسية بنسبة 14 بالمئة. ولم يختر "القدرة على اختيار القادة السياسيين عبر الانتخابات" سوى 8 بالمئة. ومقارنة بأواخر عام 2023، أصبحت المساواة أمام القانون أكثر بروزًا بعض الشيء كركن من أركان الديمقراطية في نظر الأردنيين، بينما انخفضت نسبة من اختاروا توفير الاحتياجات الأساسية. على ذلك، تظل النتائج المرتبطة بالعدالة والكرامة والرفاه المادي أكثر مركزية من الانتخابات، بما يبرز أن الأردنيين يُعرّفون الديمقراطية تعريفًا واسعًا، لا باعتبارها مجرد آلية لاختيار الساسة المنتخبين.

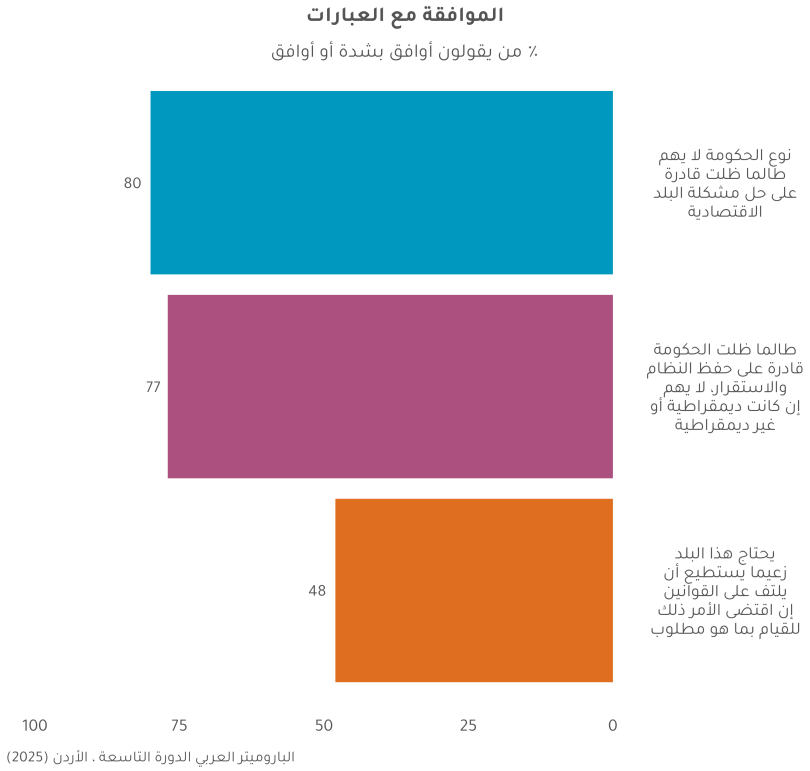

العلاقات الدولية

هناك تباين كبير في تصورات المواطنين حول الدول الأجنبية. تحظى قطر بأعلى التقييمات الإيجابية، إذ يعرب 77 بالمئة عن نظرة إيجابية جدًا أو إيجابية إلى حد ما تجاهها. وتأتي السعودية في المرتبة التالية بنسبة 70 بالمئة، ثم تركيا بنسبة 69 بالمئة، والصين بنسبة 62 بالمئة، والإمارات العربية المتحدة بنسبة 59 بالمئة. ويحظى الاتحاد الأوروبي بنظرة إيجابية عند 46 بالمئة، وألمانيا لدى 45 بالمئة، فيما تحصل روسيا وفرنسا على تقييمات إيجابية بنسب تبلغ 43 بالمئة و39 بالمئة على التوالي.

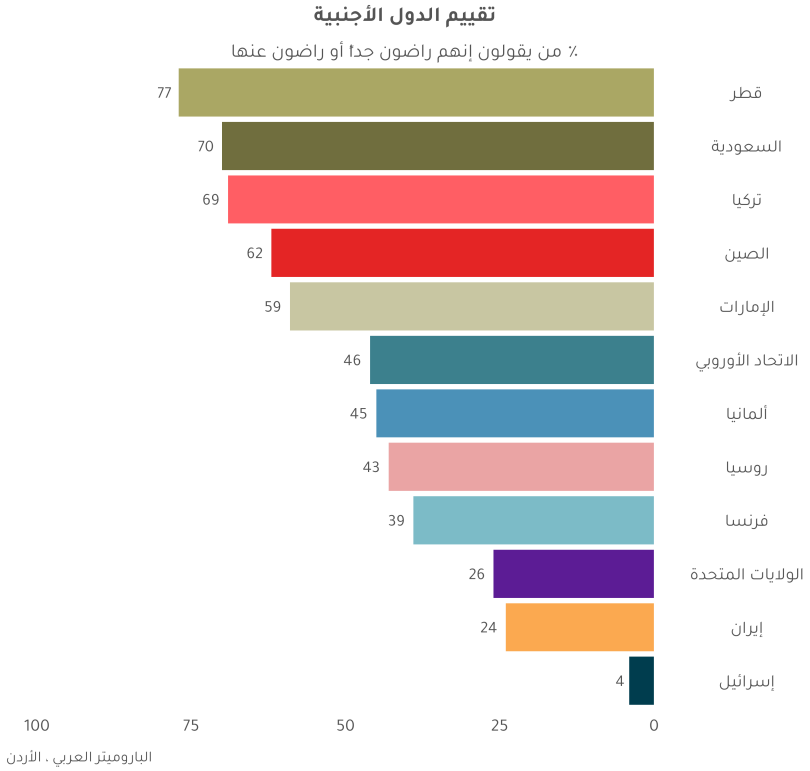

تُظهر هذه النتائج مزيجًا من الاستمرارية والتغير منذ أواخر عام 2023. فقد ارتفعت النظرة الإيجابية إلى السعودية بنحو 5 نقاط مئوية، بينما تراجعت تقييمات قطر وتركيا والصين وروسيا عن المستويات المرتفعة التي سُجلت بعد وقت قصير من اندلاع الحرب في غزة. لكن تبقى هذه الدول أكثر شعبية بدرجة كبيرة من معظم القوى الغربية. وحتى ألمانيا وفرنسا لا تحظيان بنظرة إيجابية لدى أكثر من نصف الأردنيين، إذ تبلغ النسبتان 45 بالمئة و39 بالمئة على التوالي. ولا تحظى الولايات المتحدة الأمريكية باستحسان أكثر من 26 بالمئة، وهي نسبة قريبة من المستوى المسجل في أواخر عام 2023، والذي كان قد مثّل تراجعًا قدره 23 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022. وتبلغ نسبة من يصنفون إيران إيجابيًا 24 بالمئة، وهي قريبة من نسبة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا يعرب سوى 4 بالمئة عن نظرة إيجابية إلى إسرائيل.

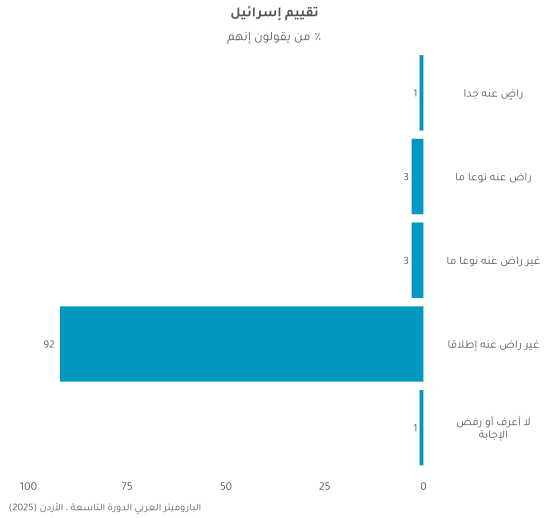

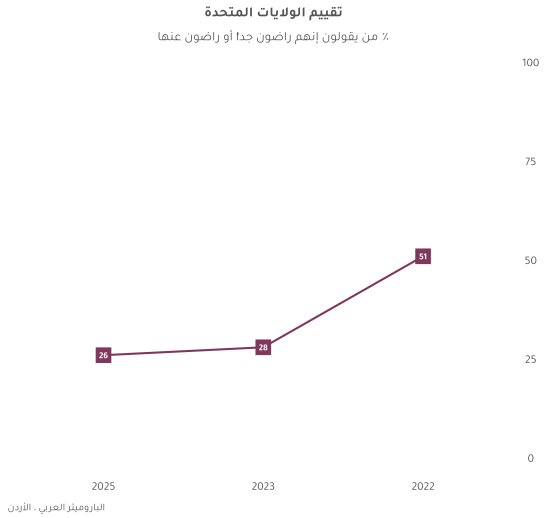

ويتبع تقييم قادة المنطقة والعالم ترتيبًا مشابهًا. إذ تحظى السياسات الخارجية لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني بتقييم إيجابي لدى 70 بالمئة من الأردنيين، وسياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان 69 بالمئة. وتحظى سياسات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بتقييم إيجابي بنسبة 58 بالمئة، بزيادة تقارب 12 نقطة مئوية منذ أواخر عام 2023. ويأتي رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد بنسبة 52 بالمئة، فيما يحظى الرئيس الصيني شي جين بينغ بتقييم إيجابي لدى 51 بالمئة، وهي نسبة قريبة من المستوى المسجل في أواخر عام 2023، بينما ينظر 34 بالمئة بإيجابية إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. أما المرشد الأعلى الإيراني السابق علي خامنئي، فلا يحظى بتقييم إيجابي إلا لدى 19 بالمئة من السكان.

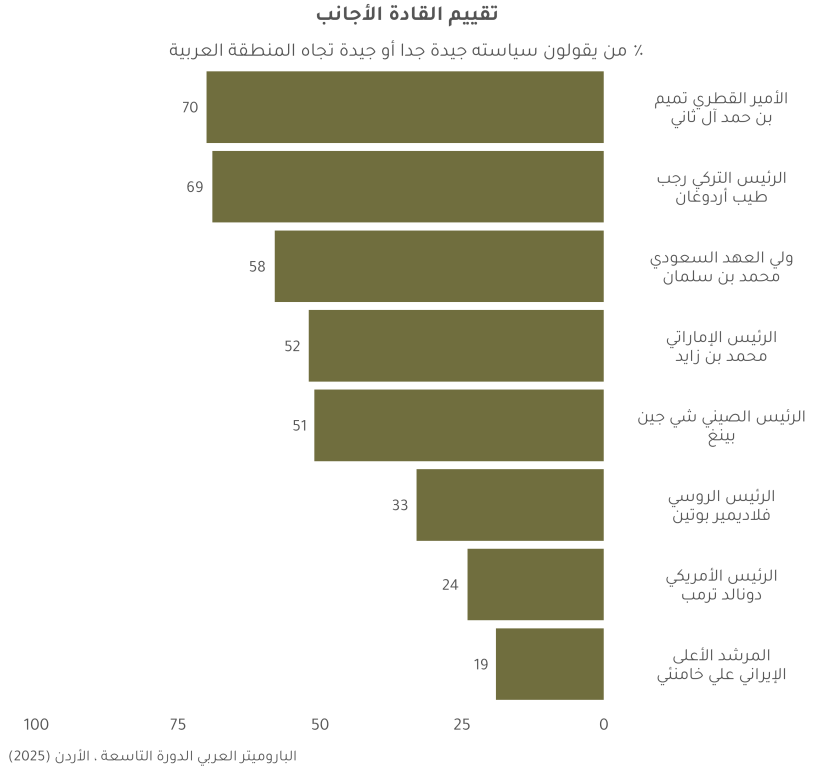

أما شعبية الرئيس الأمريكي الحالي فهي منخفضة للغاية؛ إذ لا يصف سوى نحو واحد من كل 10 أردنيين (12 بالمئة) سياسات دونالد ترامب تجاه المنطقة بأنها جيدة جدًا أو جيدة. وتقل هذه النسبة بـ 7 نقاط مئوية عن نسبة التقييم الإيجابي التي حصل عليها جو بايدن في أواخر عام 2023، والبالغة 19 بالمئة.

كما تأتي تصورات الالتزام بالقانون الدولي لصالح الصين مقارنة بالمنافسين الغربيين والإقليميين. إذ يقول نحو نصف الأردنيين (48 بالمئة) إن الصين ملتزمة بالقانون الدولي بدرجة كبيرة أو متوسطة. ويأتي الاتحاد الأوروبي وألمانيا بعد ذلك بنسبة 37 بالمئة لكل منهما، ثم الأمم المتحدة وروسيا بنسبة 34 بالمئة لكل منهما. ولا يرى سوى 24 بالمئة أن الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بالقانون الدولي، فيما يقول 21 بالمئة الشيء نفسه عن إيران. ومن المرجح أن ترتبط هذه التقييمات بتصورات الأردنيين حول طريقة تطبيق القواعد الدولية خلال الحرب في غزة مقارنة بصراعات عالمية أخرى.

إلى أي مدى يلتزم الأطراف بتطبيق القانون الدولي؟

٪ من يقولون إلى مدى كبير أو مدى متوسط

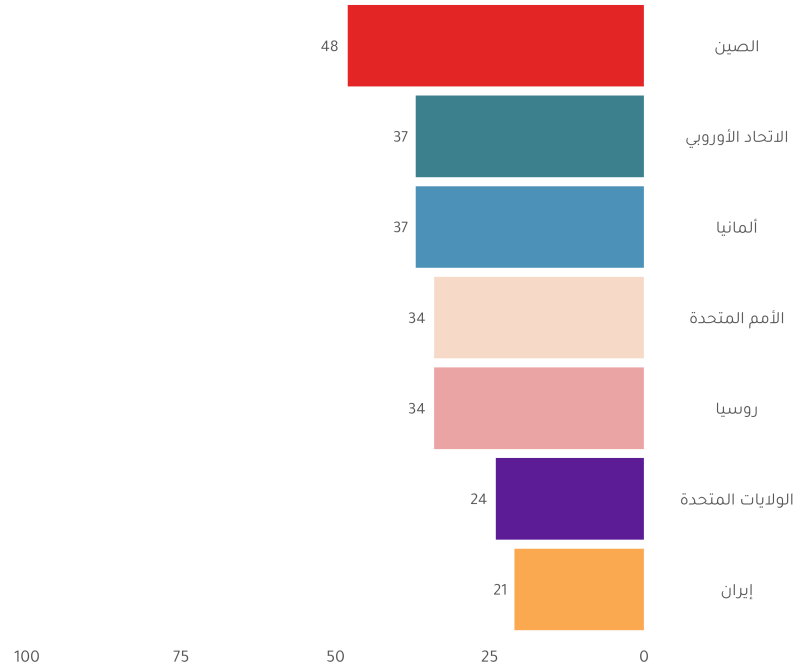

الباروميتر العربي الدورة التاسعة ، الأردن (2025)

وردًا على سؤال للمقارنة المباشرة بين السياسات الصينية والأمريكية، اختار الأردنيون الصين في جميع القضايا التي شملها الاستطلاع. إذ يقول 47 بالمئة إن سياسات الصين أفضل في تعزيز التنمية الاقتصادية، مقارنة بـ 14 بالمئة اختاروا الولايات المتحدة الأمريكية، بفارق 33 نقطة مئوية لصالح الصين. ويبلغ تفوق الصين 34 نقطة في الأمن الإقليمي (43 بالمئة مقابل 9 بالمئة)، و33 نقطة في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (43 بالمئة مقابل 10 بالمئة)، و22 نقطة في تغير المناخ (36 بالمئة مقابل 14 بالمئة)، و16 نقطة في حماية الحريات والحقوق (35 بالمئة مقابل 19 بالمئة). ولا تعني هذه المقارنات بالضرورة تأييدًا مطلقًا للصين، إذ تقول أقليات معتبرة إن سياسات البلدين متساوية في جودتها أو في سوئها. لكنها تكشف بوضوح ضعف موقع الولايات المتحدة الأمريكية في الرأي العام الأردني.

تقيم سياسة الصين مقابل سياسة الولايات المتحدة

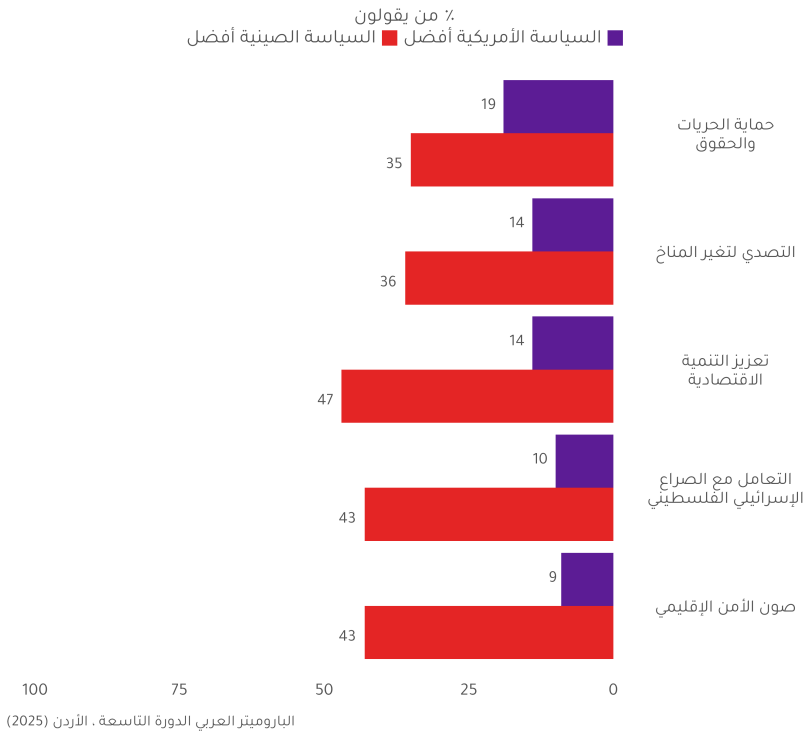

الباروميتر العربي الدورة التاسعة ، الأردن (2025)

وتعزز تقييمات النفوذ الأجنبي في الأردن هذا النمط. إذ تُعد قطر في الأغلب صاحبة التأثير الإيجابي الأكبر في المنطقة العربية، في تقدير الأردنيين، بنسبة 61 بالمئة، تليها السعودية بنسبة 53 بالمئة، ثم مصر بنسبة 51 بالمئة، وتركيا بنسبة 50 بالمئة، والصين بنسبة 45 بالمئة. ويرى 4 من كل 10 مواطنين (40 بالمئة) أن تأثير الإمارات إيجابي، فيما يقول 32 بالمئة الشيء نفسه عن الاتحاد الأوروبي. وعلى النقيض، يقول ثلاثة أرباع الأردنيين (74 بالمئة) إن تطبيق الولايات المتحدة للرسوم الجمركية كان له تأثير سلبي في الغالب على الاقتصاد الأردني، كما يقول 6 من كل 10 أشخاص (60 بالمئة) إن النفوذ الأمريكي كان سلبيًا على قدرة أسرهم على تلبية الاحتياجات الأساسية. كما يُنظر إلى إيران وإسرائيل أيضًا بأغلبية ساحقة باعتبارهما مصدرَي تأثير سلبي.

تظهر الفروق بين الأجيال بأوضح صورها في المواقف تجاه عدد من القوى الإقليمية والغربية. إذ تزيد النظرة الإيجابية لدى الشباب تجاه السعودية على الأردنيين الأكبر سنًا بفارق 11 نقطة مئوية (77 بالمئة مقابل 66 بالمئة)، وتزيد تجاه تركيا بفارق 10 نقاط مئوية (76 بالمئة مقابل 66 بالمئة). ويبلغ الفارق بين الأجيال 12 نقطة مئوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي (54 بالمئة مقابل 42 بالمئة)، و13 نقطة بالنسبة إلى ألمانيا (53 بالمئة مقابل 40 بالمئة). غير أن هذا الانفتاح لا يمتد بالدرجة نفسها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، حيث لا تتجاوز الفجوة العمرية 3 نقاط مئوية ونقطة واحدة على التوالي. ويشير هذا النمط إلى أن الشباب الأردنيين أكثر انفتاحًا نسبيًا على مجموعة أوسع من الشركاء، مع استمرارهم في تقييم هؤلاء الشركاء من خلال سياساتهم الإقليمية.

وفي المجمل، يرتبط ترتيب القوى الدولية في الرأي العام الأردني ارتباطًا وثيقًا بتصورات الشراكة الاقتصادية، واحترام القانون الدولي، والدعم المتصور للقضية الفلسطينية. وتستفيد قطر وتركيا من موقعيهما الإقليميين، بينما حسّنت السعودية موقعها، وتظل الصين جذابة بوصفها قوة عالمية بديلة. أما الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فلا تزال تواجه عجزًا حادًا في ثقة الجمهور.

الآراء حول حرب غزة

تظل حرب غزة محورية للرأي العام الأردني. لدى السؤال عن أفضل مصطلح يصف الأحداث في غزة، اختار 46 بالمئة وصف "الإبادة الجماعية" ووصفها 24 بالمئة بأنها "مجزرة". أي أن 7 من كل 10 أردنيين (70 بالمئة) يستخدم أحد هذين المصطلحين لوصف أحداث غزة، وهي النسبة التي تضاهي نظيرتها من أواخر 2023. ثمة أقلية صغيرة تصف الأحداث بأنها - ببساطة - حرب أو صراع. وهذه النسب توضّح إلى أي مدى يرى الأردنيون أن أهالي غزة ضحايا.

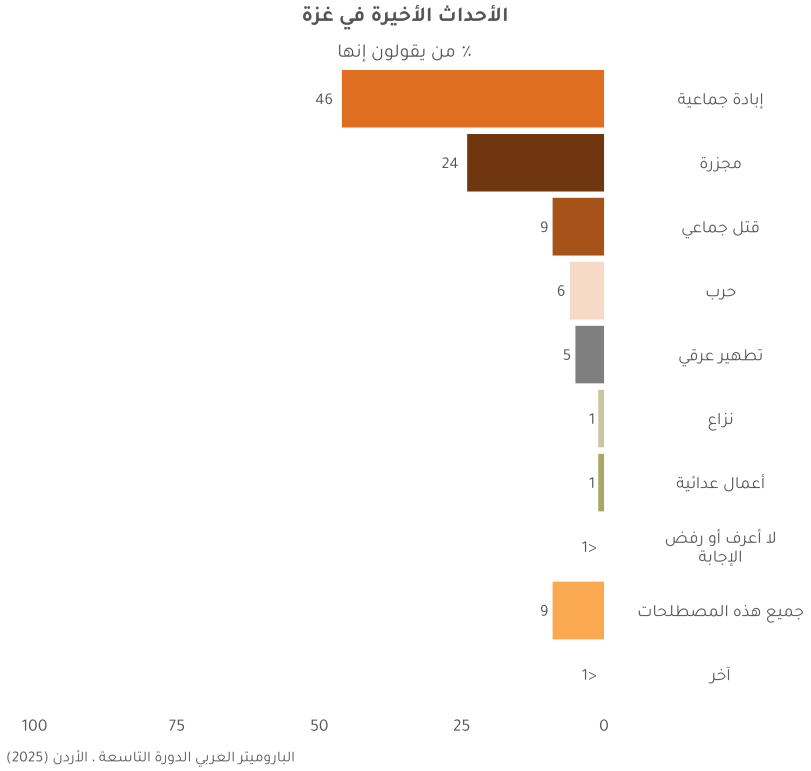

ويرى الأردنيون أن بلدهم ينحاز بقوة إلى فلسطين؛ إذ يقول 91 بالمئة إن الأردن أكثر التزامًا بالدفاع عن فلسطين منه بالدفاع عن إسرائيل. وتأتي قطر بعد ذلك بنسبة 65 بالمئة، ثم تركيا بنسبة 61 بالمئة، ومصر بنسبة 58 بالمئة، والجامعة العربية بنسبة 52 بالمئة. وعلى النقيض، يقول 86 بالمئة إن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر التزامًا بالدفاع عن إسرائيل. كما يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في الأغلب باعتبارهما أكثر دعمًا لإسرائيل من فلسطين.

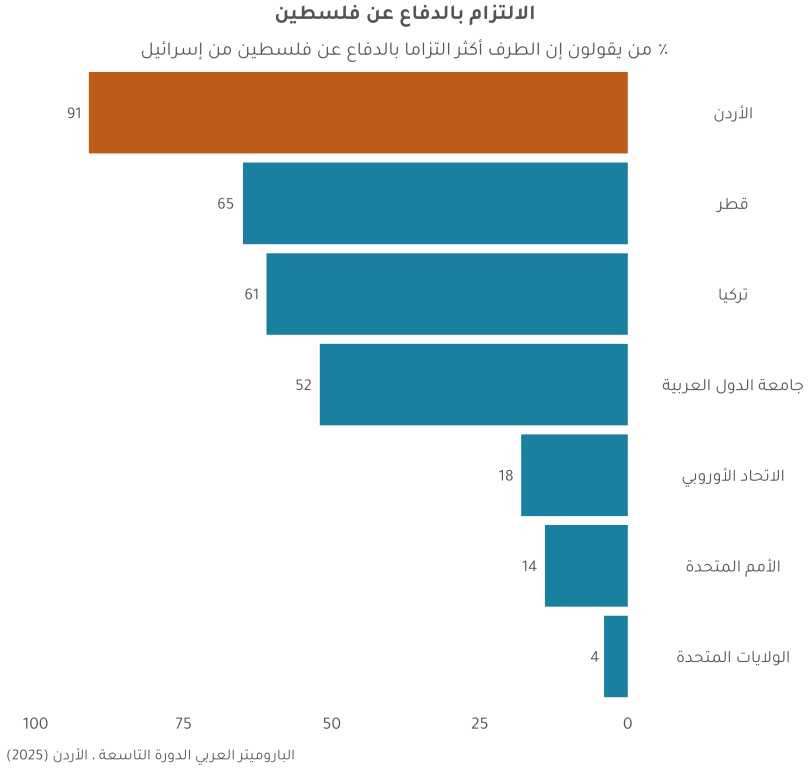

وتظل معارضة التطبيع واسعة جدًا حتى في ظل سيناريو حل الدولتين. إذا اعترفت إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، فلا يؤيد التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل سوى 27 بالمئة. ويعارضه ثلثا الأردنيين (67 بالمئة)، بمن فيهم 53 بالمئة يعارضونه بشدة. ومن بين المعارضين، يقول 95 بالمئة إنه لا توجد شروط أخرى يمكن في ظلها أن يؤيدوا التطبيع. وتتقارب مواقف الرجال والنساء، لكن المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر تزيد احتمالية معارضتهم الشديدة للتطبيع على الشباب بفارق 8 نقاط مئوية (56 بالمئة مقابل 48 بالمئة).

تطبيع الدول العربية مع إسرائيل في حال اعترفت بدولة فلسطينية مستقلة

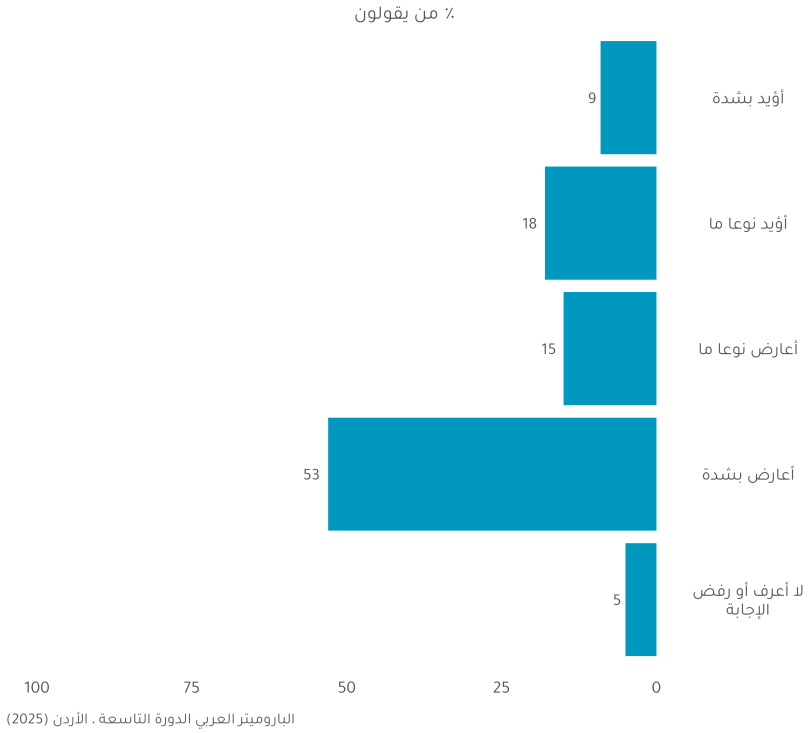

الباروميتر العربي الدورة التاسعة ، الأردن (2025)

يُنظر إلى الأردن أيضًا باعتباره الوسيط المحتمل الأكثر مصداقية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. إذ يرى 52 بالمئة أنه الطرف الأنسب للتوسط من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وتأتي قطر بنسبة 26 بالمئة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 24 بالمئة، ومصر بنسبة 21 بالمئة. ولا يحظى أي طرف آخر باختيار أكثر من 16 بالمئة. ومن ثم، ظل موقع الأردن بوصفه الوسيط الأبرز قائمًا مع استمرار الصراع.

ويقول الأردنيون إنهم يعبرون عن تضامنهم مع غزة من خلال ممارسات يومية. إذ يقول 89 بالمئة إنهم قاطعوا شركات تدعم إسرائيل. كما يفيد 59 بالمئة بأنهم يتابعون أخبار الحرب عن كثب، و23 بالمئة بأنهم قدموا تبرعات مالية، و18 بالمئة بأنهم شاركوا رسائل تضامن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و11 بالمئة بأنهم شاركوا في احتجاجات أو أنشطة تضامنية عامة. ولا يقول سوى 2 بالمئة إنهم لم يقوموا بأي من هذه الأفعال. ومن ثم، لا تمثل غزة مجرد قضية رأي عام حول السياسة الخارجية، بل تمتد إلى السلوك الاستهلاكي، وعادات متابعة وسائل الإعلام، وأشكال النشاط المدني في المجتمع الأردني.

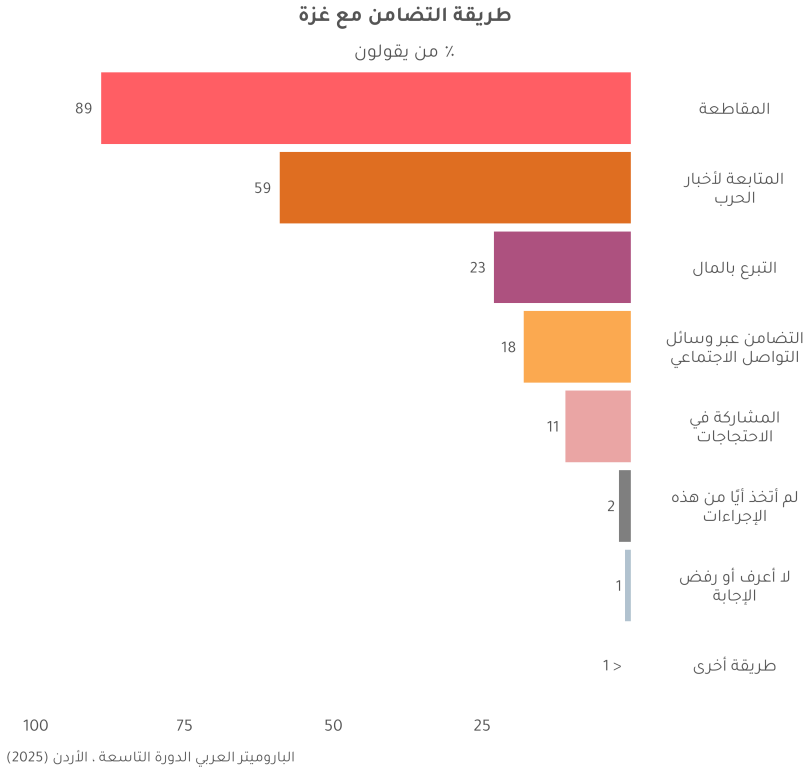

الباروميتر العربي الدورة التاسعة . الأردن (2025)

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.